الدولة ...السلطة .... الطبقات الاجتماعية. مقدمات منهجية- اشارة خاصة للعراق –
الفصل الرابع: اشكالية الدولة مجددا – مقاربات ماركسية معاصرة

د. صالح ياسر

المبحث الاول: مقاربة لويس ألتوسير للدولة

طرح تجديد الفكر الماركسي إشكالا نظريا فيما يخص مسألتين: **الأولى** تتعلق بأن بعض محاولات التجديد التي لحقت الماركسية اتهمت بالمراجعة Revisionism ؛ أو بتحريف أصول الماركسية. **والثانية** تتعلق بأن مسألة طرح الماركسية من جديد في المجتمع بعيدا عن لحظة ماركس بعشرات السنين؛ معناه إعادة النظر، أو على الأقل، تكييف الفكر الماركسي مع اشتراطات العصر. وفي هذا الصدد يحضر الفيلسوف الفرنسي لويس ألتوسير L.Altusser (1918 - 1990) كواحد من أهم منظري الماركسية في القرن العشرين، رغم شخصيته المثيرة للجدل. كما أنه من أهم النقاد والفلاسفة الذين عرفتهم فرنسا في النصف الثاني من القرن العشرين الى جانب ميشيل فوكو M.Faukault وجاك دريدا J.Derida وجاك لاكان J.Lacan.

عُرف ألتوسير بمحاولاته النظرية المتميزة و "المشاكسة"، الهادفة الى إخضاع الماركسية لنسق المقاربة البنيوية، ومن ثم "تخليصها من طابعها الايديولوجي التعميمي"، كما كان يعتقد.

أنجز (ألتوسير) كتابين هامين في سياق قراءته الجديدة لماركس، وهما **"قراءة رأس المال"** [1]؛ الذي أكد فيه بأن ماركس طرح نقداً علمياً للاقتصاد السياسي الرأسمالي موفراً الأساس لنظرية عامة للمجتمع، و **"من أجل ماركس"** [2] الذي بيّن فيه أن الماركسية تزودنا بمنظورات علمية لفهم الرأسمالية التي هيأت أسباب الانتقال الثوري إلى الاشتراكية.

يرى بعض الباحثين ان (ألتوسير) نزع الى هذه القراءة بدافع سببين [3]:

الأول، شعوره بالنقص النظري للفلسفة الماركسية في فرنسا، بفعل انصراف الماركسيين الفرنسيين الى السياسة، حسب رأيه.

الثاني، الرد على "النزعة الإنسانية" التي روج لها بعض الماركسيين الفرنسيين أمثال روجيه كَارودي R.Garaudy ، والتي رأى فيها ألتوسير إفقارا للماركسية، وتجاوزا لطابعها العلمي النقدي.

وعلى غرار سابقه (جورج لوكاش) [4]، تصوّر ألتوسير الماركسية كنظرية لـ " كلية" (وحدة جامعة) تضم المجتمع والتاريخ الرأسمالي، لكنه بالمقابل أصرّ على أن (ماركس) أخذ على عاتقه إحداث "قطيعة

---

[1] Althusser, Louis and Balibar, Etienne (1968) *Reading Capital*, London: New Left Books, 1970.
وتوجد ترجمة عربية للكتاب. لمزيد من التفاصيل قارن: لويس ألتوسير وعدد من الباحثين، **قراءة رأس المال** (جزءان). ترجمة: تيسير شيخ الأرض (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، 1974).

[2] Althusser, Louis (1965) *For Marx*, London: Allen Lane

[3] قارن على سبيل المثال: عمر مهيبل، **البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات المركزية، 1991)، ص 182-183.

معرفية" Epistemological break جذرية مع الفيلسوف الالماني هيغل. ولهذا أخذ ألتوسير على عاتقه مهمة تطهير العناصر الهيغيلية والمثالية التي خالطت الماركسية الغربية داعياً إلى إحداث علم ماركسي. وفي دعوته لـ "الممارسة النظرية" وقف ألتوسير إلى جانب الاستقلال النسبي للآيديولوجيا والنظرية وحاول تطوير فلسفة ماركسية تكون قادرة على تهيئة أدوات التحليل الاجتماعي الصارم والتغيير السياسي [5].

وفي مسعاه لبلورة مقاربته للدولة وأجهزتها، **انطلق** (ألتوسير) من فكرة تقول أن ما انتجته الماركسية من تمثيل لطبيعة "الدولة" ما زال وصفياً بشكل جزئي، بغض النظر عن ما أنجز بهذا الخصوص [6].

ولكنه يستدرك مبينا انه "عندما أقول إن "النظرية" الماركسية الخاصة بالدولة المتوفرة لنا ما زالت "وصفية" جزئياً، فأنا أعني بهذا أولاً وقبل أي شيء أن هذه "النظرية" الوصفية بدون أدنى ظل من ظلال الشك هي بداية النظرية الماركسية عن الدولة، وأن هذه البداية تعطينا النقطة الضرورية؛ أي المبدأ الحاسم لكل تطور لاحق في النظرية".

يرى (ألتوسير) إذن أن "النظرية الوصفية" للدولة ليست إلا مرحلة انتقالية ضرورية لتطورها، وكونها كذلك يجعل منها نقطة اللاعودة بحيث يجب معها، لبناء النظرية، تجاوز ذلك الشكل من "الوصف". إنها صحيحة بالنظر إلى تسليطها الضوء على مجموعة من الوقائع الملموسة في كل درجات القمع مهما كانت ميادين هذا القمع بحق الطبقات الشعبية، بالإضافة إلى كونها تمنح الوسائل التي بها تُميز وقائع القمع وتُربط بالدولة.

إلا أن تراكم الوقائع تحت تعريف الدولة، عندما يتم تصويره، لا يحرك قدما تعريف الدولة، أي نظريتها العلمية، هكذا تكون كل نظرية وصفية تجازف بأن تُجمد التطور الضروري للنظرية.

من هنا، حسب هذا المنظور، يجب تطوير النظرية الوصفية وإضافة شيء آخر للتعريف الكلاسيكي.

قبل ذلك، فان "النظرية الماركسية" حول هذا المفهوم تميّز بين "**سلطة الدولة** " Pouvoir d'État و "**جهاز الدولة**" Appareil d'État حيث لا معنى لهذا الأخير دون وجود الأول، ويمكن أن يبقى جهاز الدولة في مكانه بينما تمسك وتحتفظ بسلطة الدولة طبقة من الطبقات أو تحالف طبقات أو أجزاء من طبقات معينة، فقط لأنها **هدف** صراع الطبقات السياسي.

ويضيف (ألتوسير): "لهذا أعتقد أنه من أجل تطوير هذه النظرية الوصفية إلى نظرية في حد ذاتها؛ أي من أجل فهم المزيد عن آليات الدولة في عملها/اضطلاعها بوظائفها، فأعتقد أنه لا غنى عن إضافة شيء إلى التعريف الكلاسيكي للدولة بصفتها ‘‘جهاز الدولة" [7].

---

[4] حول مفهوم الكليّة **Totality** في اعمال لوكاش قارن: جورج لوكاش، **التاريخ والوعي الطبقي** ...، مصدر سبق ذكره. وتعد هذه المقاربة أول إعادة تأويل مهمة للماركسية والتي استخدمت أساسا نسقا ما قبل ماركسي لبناء خطابها النظري الخاص، تمت بتحليل هيغلي من طرف لوكاش في كتابه المذكور هنا.

[5] دوغلاس كلنر، **الماركسية الغربية**. مصدر سابق، ص 21. علما ان مقاربة ألتوسير هذه تعرضت لنقد من جهات عديدة، بما في ذلك من أوساط الماركسيين. لمزيد من التفاصيل قارن على سبيل المثال:

Benton, Ted (1984). *The Rise and Fall of Structural Marxism: Althusser and His Influence*. New York: St. Martin's Press,

Jay, Martin (1984). "*Louis Althusser and the Structuralist Reading of Marx*". Marxism and Totality: The Adventures of a Concept from Lukács to Habermas. Berkley, Los Angeles: University of California Press

[6] في مواجهة فهم الدولة المتأثر بالستالينية و"ماركسية الدولة السوفيتية"، بزغ في السبعينات من القرن الماضي مفهوم "السلطة غير المشخصنة" ويعد (ألتوسير) أحد أبرز رموز هذه المقاربة. لكن هذا المفهوم عن "السلطة غير المشخصنة" حمل معه إشكالياته أيضا، لأنه بالغ في استقلالية وظيفة الدولة عن العلاقات الطبقية السائدة. فقد أهمل أن الدولة الفعلية (القائمة) يسيطر عليها أشخاص حقيقيون (وليسوا أشباحاً)، يمارسون عنفاً واسعاً في ظروف تاريخية محددة.

ومن المعروف ان (غرامشي) سبق له ان قام بطرح فكرة تقول أنه لا يجوز أن تُختزل الدولة في جهاز الدولة (القمعي) وإنما تضم أيضا مجموعة من مؤسسات "المجتمع المدني": الكنائس، المدارس، النقابات...إلخ [8]. وهذه الفكرة استعارها (ألتوسير) وطورها اذ قام بتفصيلها بشكل منهجي. فقد اشار الى أن المراجع الكلاسيكية الماركسية لم تتعامل مع التقدم الحاصل والتجارب والمناهج المرتبطة به بشكل نظري، وان هذه التجارب والمناهج ظلت محصورة في ميدان **الممارسة السياسية** [9]. لقد تعاملت مع الدولة كحقيقة أكثر تعقيدا من التعريف الذي أعطاها، فقد اعترفت بذلك التعقيد، إلا أنها لم تعبر عنه بالمقابل نظريا.

وهنا يقترح (ألتوسير) مفهوم "**أجهزة الدولة الآيديولوجية ideological state apparatuses**" لتطوير نظرية الدولة الماركسية، ليقول أنه لابد من وضعه في الاعتبار كـ "حقيقة" تظهر إلى جانب جهاز الدولة (القمعي). ولكنه بالمقابل ينبه الى **تجنب الخلط** بين الإثنين: جهاز الدولة القمعي وأجهزة الدولة الآيديولوجية.

وفي عمله المهم **"الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية"** [10] يكشف (ألتوسير) عن الأبعاد الأيديولوجية لأجهزة الدولة مستثمرا في ذلك العُدة المفاهيمية لماركس من خلال استحضار مفاهيم الصراع والهيمنة والتحكم والمراقبة والقمع والعنف. وينطلق هنا من اشكالية الانتاج وإعادة الانتاج.

ومن هذا المنظور يميز (**ألتوسير**) بين نوعين من الأجهزة التي تحكم بها الدولة ؛ النوع **الأول** يرتبط بجهاز عياني يتمثل في الجيش والشرطة والسجون؛ حيث يمثل جهازا عنيفا تتم بواسطته قمع كل أشكال "الانحراف" والتظاهر؛ أي أن الدور المنوط بهذا الجهاز هو **شل** حركة المجتمع وتطلعه نحو الثورة. أما النوع **الثاني** فيرتبط بجهاز آخر أكثر تكتما تسرب من خلاله الدولة آيديولوجيتها الخاصة التي هي آيديولوجية الطبقة المسيطرة وفق الشروط والظروف التي تسمح لها بذلك؛ وفي هذا الإطار يمكن إدراج كل مؤسسات الدولة: دينية، مدرسية، قانونية، إعلامي... الخ.

في الوقت الذي يُلاحظ وجود جهاز قمعي واحد للدولة وان تنوعت أذرعه، يرى (ألتوسير) أنه يوجد العديد من الأجهزة الآيديولوجية. وبينما ينتمي الجهاز القمعي كليا إلى المجال العام، فإن الجانب الأكبر من الأجهزة الآيديولوجية يصدر عن المجال الخاص. هنا يوضح (ألتوسير) أن (غرامشي)، بوعيه الماركسي، كان قد أشار إلى هذا التناقض، إذ يرى الأول أن التمييز بين الخاص والعام إنما هو تمييز داخلي في القانون البورجوازي، ويبقى صالحا في المجالات الملحقة التي تخضع إلى سلطة ذلك القانون.

---

[7] لويس ألتوسير، **الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية (ملاحظات نحو تحقيق)**. ترجمة – عمرو خيري. نقلاً عن الترجمة الإنجليزية لـ بين بريوستر. المصدر: "لينين والفلسفة ومقالات أخرى"، 1971. نُشر هذا المقال للمرة الأولى في عام 1970؛ كذلك:
ألتوسير، **الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية**. (في:) دراسات لاانسانويّة لسهيل القش – المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنّشر والتوزيع 1989، مصدر سبق ذكره
ويوجد النص باللغة الانكليزية:
Althusser, Louis (1971) *Ideology and Ideological State Apparatuses*, in: *Lenin and Philosophy and Other Essays*, London: New Left Books
وهناك ايضا ترجمة باللغة البولندية:
Louis Althusser, *Ideologie i aparaty ideologiczne państwa,* Studenckie Koło Filozofii Marksistowskiej, Uniwersytet Warszawski, Warszawa, 2006.
ان الاشارة الى تنوع لغات نفس المصدر هنا هو ان الترجمة تختلف من لغة الى اخرها لذلك سنلجأ الى استخدامها كلها عند الضرورة وحسب كل قضية.

[8] في هذا الصدد يشير (ألتوسير) الى التالي: "على حد علمي فإن جرامشي هو الوحيد الذي مضى لأية مسافة كانت على الطريق الذي أمشيه. كانت عنده فكرة "مهمة" مفادها أن الدولة لا يمكن أن تُختزل في جهاز الدولة (القمعي)، إنما هي تشتمل– على حد تعبيره – على عدد من المؤسسات من "المجتمع المدني": الدولة، المدارس، النقابات، إلخ. للأسف لم يمنهج جرامشي مؤسساته، التي ما زالت في قالب ملاحظات حادة وواضحة وإن كانت متشظية (جرامشي، مختارات من دفاتر السجن؛ انظر أيضاً رسالة إلى تاتيانا شوشت، 7 سبتمبر 1931، في "رسائل السجن").

[9] Louis Althusser, *Ideologie i aparaty ideologiczne państwa..., Op, cit.*

[10] لوي ألتوسير، **الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية (ملاحظات نحو تحقيق)**. ...، مصدر سابق.

مجال الدولة لا يخضع لهذا لأنها – أي الدولة - "خارج القانون" فهي لا تنتمي لا للعام ولا للخاص، بل على العكس فهي شرط كل تمييز بين الخاص والعام. نفس الشيء ينطبق على الأجهزة الآيديولوجية للدولة، إذ لا يهم إن كانت المؤسسات التي تحققها "عامة" أو "خاصة"، بل المهم هو عملها. فمؤسسات خاصة يمكن أن "تشتغل" كأجهزة آيديولوجية للدولة.

والفرق الذي يقيمه (ألتوسير) بين الأجهزة الآيديولوجية والجهاز القمعي للدولة هو أن هذا الأخير "يشتغل بالعنف" والأخرى تشتغل بالآيديولوجيا. لكنه يستدرك بالقول أن أي جهاز للدولة يشتغل بالعنف و بالآيديولوجيا معا، ولكن مع **فرق مهم** لا يجعل الإثنين يختلطان. فالجهاز القمعي يشتغل بالعنف أولا ثم بكيفية ثانوية بالآيديولوجيا، والأمر نفسه بالنسبة للأجهزة الأخرى حيث ينعدم وجود جهاز آيديولوجي صرف. فهكذا تضع المدرسة والكنيسة طُرقا خاصة للقمع تتجلى في العقوبات والشطب والانتقاء، كما تعتبر الرقابة قمعا يمارسه الجهاز الآيديولوجي الثقافي[11].

إن كل هذه المؤسسات تمارس الدور المكمل لما تقوم به أجهزة الدولة القمعية، التي وإن كانت تمارس العنف المادي، فإن هذه المؤسسات الأخيرة تمارس نوعا من التعتيم والتعنيف الآيديولوجي من خلال ما تمارسه من إكراه فكري؛ بل وأن هذه السلطة التي تمتلكها تبقى في كل المجتمعات متخفية لكونها إما تخاطب الجانب الوجداني أو الإلزامي (الدين، القانون) في الإنسان؛ ومن ثم، فهذه الأشكال الآيديولوجية لابد وأن تتكامل فيما بينها لتنتج شكلا قمعيا "شرعيا" للدولة.

ومن جهة اخرى فقد تجنب (ألتوسير) استعمال بعض المصطلحات من قبيل "النسق الاجتماعي" و "النظام" لأنها توحي ببنية ذات مركز يحدد شكل كل تجلياتها. وبالمقابل انه يفضل الحديث عن "التشكل الاجتماعي" باعتباره بنية بلا مركز لا تتضمن مبدأ يحكمها. ان هذه المقاربة تفضي عند ألتوسير إلى **نتيجة** مفادها، أن العناصر المتباينة داخل التشكل الاجتماعي لا تعالج بوصفها انعكاسا لمستوى أساسي واحد (هو المستوى الاقتصادي عند ماركس)، "بل إن لكل مستوى من المستويات استقلاله الذاتي النسبي الذي لا يتحدد بالمستوى الاقتصادي إلا في التحليل الأخير (نهاية المطاف) فحسب.

لقد اشرنا سابقا الى ان احدى تجليات المقاربة الماركسية الكلاسيكية انها نظرت الى الدولة باعتبارها "جهاز قمع" طبقة لطبقة (او طبقات) اخرى. فهي بهذا المنظور جهاز عنف طبقيّ.

أما عند المجدّين – داخل الفكر الماركسي – من فلاسفة ومفكرين ومنظرين معاصرين فإننا نجد اضافة لتصور آخر يرى أن للدولة شكلا ثان أكثر فاعلية وخطورة. فقد استعمل (أنطونيو غرامشي) مفهوم" **الأجهزة الآيديولوجية للدولة**" للتمييز بينها وبين "الأجهزة المادية القمعيّة " التي تحدث ماركس والماركسيون، وكما اشرنا سابقا فقد أخذه عن غرامشي من بعده كل من ألتوسير [12] ونيكوس بولنتزاس [13] ليطوّراه.

في بلورته لمقاربته ينطلق (ألتوسير) من ملاحظات عامة وفي مقدمتها السمة الثورية للنحت المفاهيمي الماركسي لـ "الكل الاجتماعي" من حيث أنه مفهوم مميز عن " الكلية totality " الهيغيلية. وهنا يشير (ألتوسير) الى أن (ماركس) تصوّر بنية كل مجتمع بصفتها مكوّنة من "مستويات" تنتظم في تصميم معيّن: **البنية التحتية** أو القاعدة الاقتصادية (وحدة القوى المُنتجة وعلاقات الإنتاج)، و**البنية الفوقية**، وهذه الاخيرة في حد ذاتها تحتوي على **مستويين**: السياسي-القانوني (القانون والدولة) والآيديولوجيا

---

[11] Louis Althusser, *Ideologie i aparaty ideologiczne państwa..., Op, cit.*

[12] لوي ألتوسير، **الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية (ملاحظات نحو تحقيق)**. ترجمة – عمرو خيري. مصدر سبق ذكره ؛ كذلك: ألتوسير، **الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية**. (في:) دراسات لاانسانويّة « لسهيل القش – المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنّشر والتوزيع 1989...، مصدر سابق

[13] قارن: نيكوس بولنتزاس: **الآيديولوجيا والسلطة نموذج الدولة الفاشيّة**. ترجمة نهلة الشهال – سلسلة دليل المناضل في النظريّة (بيروت: دار ابن خلدون، 1979).

(مختلف الآيديولوجيات، الديني، الأخلاقي، القانوني، السياسي، إلخ)، أو ما يمكن ان يطلق عليه "طابق القمع" و "طابق الآيديولوجيا".

من المعروف ان الكلاسيك الماركسي صارم في هذا المجال، إذ ينظر الى الدولة صراحة باعتبارها جهاز قمعي. الدولة "آلة" القمع، التي تمكّن الطبقات الحاكمة (كانت الطبقة البرجوازية في القرن التاسع عشر و "طبقة" كبار الملاك) من ضمان هيمنتها على الطبقة العاملة، بما يمكّن الأولى من إخضاع الثانية لعملية ابتزاز أو انتزاع فائض القيمة (أي الاستغلال الرأسمالي).

من ثم فإن الدولة قبل أي شيء هي ما وصفته الكلاسيكيات الماركسية بـ (جهاز الدولة). هذا المصطلح يعني ان الدولة ليست فقط جهازاً متخصصاً (بالمعنى الضيق) الذي أقرت بوجوده وضرورته في صلته بمتطلبات الممارسة القانونية، أي الشرطة، المحاكم، السجون؛ إنما أيضاً الجيش والذي (دفعت البروليتاريا ثمن هذه التجربة بدمها) يتدخل بشكل مباشر كقوة قمعية تكميلية كحل أخير، عندما "تغلب الأحداث" الشرطة وقواتها المساعدة المتخصصة. ويوجد فوق هذا التركيب رأس الدولة، الحكومة والإدارة.

وفي ضوء الملاحظات اعلاه يرى (ألتوسير) إن المقاربة الماركسية المبثوثة في هذا التشكيل/القالب للدولة وضعت يدها على النقطة الضرورية، ومن ثم لا يمكن للحظة التشكيك ورفض أن هذه الحقيقة هي النقطة الضرورية. "جهاز الدولة"، الذي يعرّف الدولة بصفتها قوة تنفيذ وتدخل قمعي "إحقاقاً لمصالح الطبقات الحاكمة" في الصراع الطبقي الذي أطرافه هم البرجوازية وحلفائها ضد البروليتاريا، هو وبشكل مؤكد "الدولة"، وبشكل مؤكد يعرّف [أي جهاز الدولة] "وظيفتها" الأساسية.

في عمله "**الدولة وأجهزة الدولة الآيديولوجية**" [14]، الذي جرت الاشارة اليه سابقا، يدقق (ألتوسير) افكاره واطروحاته بشأن الدولة. فهو يرى أن الدولة (ووجودها في جهازها) لا معنى لها سوى كونها دالة من دوال "سلطة الدولة". وإن كلّ الصراع الطبقي السياسي يدور حول الدولة. ويعني بذلك مصادرة واستبقاء سلطة الدولة من قبل طبقة بعينها أو من قبل تحالف بين الطبقات أو فئات من طبقات. ويقول ان "هذا التوضيح الأول يُلزمني بالتمييز بين "**سلطة الدولة** State power" (استبقاء قوة الدولة أو مصادرة قوة الدولة) **وجهاز الدولة**. غاية الصراع الطبقي السياسي على جانب، و"جهاز الدولة" على الجانب الآخر [15].

وكما اشرنا في مكان آخر فإن الماركسية تميّز بين "**سلطة الدولة**" و "**جهاز الدولة**" حيث لا معنى لهذا الأخير دون وجود الأول. ومن الممكن وصف الاختلاف بين "سلطة الدولة" و"جهاز الدولة" كجزء من النظرية الماركسية الخاصة بالدولة، كما ورد صراحةً في "**الثامن عشر من برومير**" [16] أو "**الصراعات الطبقية في فرنسا**" لماركس [17].

ويلخص (ألتوسير) النظرية الماركسية حول هذه النقطة، مشيرا الى أن الكلاسيكيات الماركسية أكدت دائماً على التالي [18]:

(1) الدولة هي جهاز الدولة القمعي؛

(2) لابد من **التمييز** بين "سلطة الدولة" و "جهاز الدولة"؛

---

[14] ألتوسير، **الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية**. مصدر سبق ذكره.

[15] يشير ألتوسير هنا الى "إننا نعرف أن "جهاز الدولة" قد ينجو، كما ثبت من واقع "الثورات" البرجوازية في فرنسا في القرن التاسع عشر (1830، 1848)، ومن واقع الانقلابات ...، ومن واقع انهيارات الدولة (سقوط الإمبراطورية في 1870، والجمهورية الثالثة في 1940)، أو من واقع الصعود السياسي للبرجوازية الصغيرة (1890 – 1895 في فرنسا)، إلخ، دون أن يتأثر "جهاز الدولة" أو يتم تعديله. يمكن أن ينجو من الأحداث السياسية التي تؤثر على حيازة "سلطة الدولة"". انظر: ألتوسير، **الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية**. المصدر السابق

[16] كارل ماركس، **الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت"** ...، مصدر سبق ذكره.

[17] كارل ماركس، **الصراعات الطبقية في فرنسا، 1848-1850**. ترجمة فؤاد ايوب (دمشق: دار دمشق، الطبعة الاولى، 1964).

[18] التوسير: **الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية**...، مصدر سبق ذكره.

(3) **هدف** الصراع الطبقي هو **سلطة الدولة**، وبالتبعية استخدام جهاز الدولة من قبل الطبقات (أو التحالفات الطبقية أو التحالفات بين فئات أو شرائح من طبقات) التي تحوز سلطة الدولة كدالة من دوال أهدافها الطبقية؛

(4) لابد أن تسيطر البروليتاريا على سلطة الدولة من أجل تدمير جهاز الدولة البرجوازي القائم، وفي المرحلة الأخيرة، لاستبداله بجهاز دولة مختلف تماماً وبروليتاري، ثم في مراحل لاحقة، تحريك عملية راديكالية هي عملية تدمير الدولة (نهاية قوة الدولة، نهاية كل جهاز دولة).

ومع اهمية ما قدمته النظرية الماركسية الخاصة بالدولة من اضافات مهمة في هذا المجال إلا ان (ألتوسير) يستدرك قائلا: "إن هذه النظرية ما زالت وصفية جزئياً، وإن كانت الآن تحتوي عناصر معقدة ومتمايزة لا يمكن فهم حركتها وأفعالها دون اللجوء إلى المزيد من التطوير التكميلي للنظرية" [19].

وبالمقابل يميّز (ألتوسير) بين نوعين من أجهزة الدولة:
أولا: الجهاز القمعي؛
وثانيا: الأجهزة الإيديولوجية للدولة.

ويشير الى أن كل واحد منهما منفصل عن الآخر، فالجهاز القمعي يتشكل من الحكومة، الإدارة، الجيش، الشرطة، الحاكم، السجن.... ويسمى هذا الجهاز بالجهاز القمعي لأنه يشتغل بالعنف والقمع كأداة من أجل الهيمنة والسيطرة وفرض الأمن والاستقرار وحماية المصالح العليا للبلاد. "القمعي" يوحي بأن جهاز الدولة المقصود هنا هو "يعمل بالاستعانة بالعنف" – على الأقل في التحليل الأخير (بما أن القمع، مثلاً: القمع الإداري.. قد يتخذ أشكالاً غير مادية). ويستدرك (ألتوسير) موضحا أن العنف لا يكون فيزيائيا (ماديا) دائما وإنما قد يكون رمزيا.

كما تتكون الدولة وتمارس سلطتها، بالإضافة إلى الجهاز القمعي، من خلال **الأجهزة الإيديولوجية** والتي تتخذ شكل **مؤسسات متميزة ومتخصصة**. وفي هذا الاطار يمكن طرح السؤال التالي: **ما هي أجهزة الدولة الأيديولوجية؟**

في معرض الاجابة على هذا السؤال يقترح (ألتوسير) هنا قائمة بالمؤسسات التالية معتبرا إياها من "أجهزة الدولة الآيديولوجية":

- **جهاز الدولة الآيديولوجي الديني (نظام مختلف الكنائس).**
- **جهاز الدولة الآيديولوجي التعليمي (نظام مختلف المدارس العامة والخاصة).**
- **جهاز الدولة الآيديولوجي الأسري.**
- **جهاز الدولة الآيديولوجي القانوني [20].**
- **جهاز الدولة الآيديولوجي السياسي (النظام السياسي، مشتملاً على مختلف الأطراف).**
- **جهاز الدولة الآيديولوجي النقابي.**
- **جهاز الدولة الآيديولوجي الإعلامي (الصحافة، الإذاعة، التلفزة، إلخ).**
- **جهاز الدولة الآيديولوجي الثقافي (الأدب، الفنون، الرياضة، إلخ).**

ويؤكد (ألتوسير) إن أجهزة الدولة الأيديولوجية يجب ألا تختلط في ذهننا بجهاز الدولة (القمعي). وانطلاقا من ذلك يطرح السؤال التالي: **ما الفارق بين الاثنين؟**

---

[19] ألتوسير، **المصدر السابق،**

[20] بحسب ألتوسير، "القانون" ينتمي في آن واحد إلى جهاز الدولة (القمعي) ونظام أجهزة الدولة الآيديولوجية.

وفي معرض اجابته على السؤال السابق، يشير (ألتوسير) الى ان ما يميز أجهزة الدولة الآيديولوجية عن جهاز الدولة (القمعي) هو الفرق الأساسي التالي: **جهاز الدولة القمعي يعمل بالاستعانة "بالعنف"، بينما أجهزة الدولة الآيديولوجية *تعمل مستعينة بـ* " الآيديولوجيا".**

غير ان (ألتوسير) يستدرك هنا قائلا من جديد: ان كل جهاز دولة، سواء قمعي أو آيديولوجي، "يعمل" بالعنف وبالآيديولوجيا في آن، لكن مع وجه تمييز مهم للغاية يجعل من الضروري ألا نخلط بين أجهزة الدولة الأيديولوجية وجهاز الدولة (القمعي).

إن هذا التمييز المهم ينبع من حقيقة أن جهاز الدولة (القمعي) يعمل بكثافة وبقوة باستخدام القمع (بما في ذلك القمع المادي)، في حين يعمل بشكل ثانوي باستخدام الآيديولوجيا، إذ لا يوجد جهاز قمعي صِرف. وعلى سبيل المثال، فإن الجيش والشرطة، باعتبارهما من اجهزة الدولة القمعية، يعملان ايضا بالآيديولوجيا لضمان تماسكهما وإعادة إنتاج نفسيهما، والترويج لـ "القيم" التي يروجا لها خارجياً.

بنفس الطريقة، ولكن بشكل معكوس، من الضروري القول أن **أجهزة الدولة الآيديولوجية** من جانبها تعمل بكثافة وبقوة بالآيديولوجيا، لكنها بالمقابل تعمل بشكل ثانوي باستخدام القمع، حتى وإن كان قمعاً غير مباشر فإنه يُستنبط من التحليل الأخير، ولو بشكل مخفي ومتخفي بل وحتى رمزي.

ان الملاحظة السابقة تعني ان (آلتوسير) لا يعترف بوجود جهاز آيديولوجي صِرف. فمثلا تستخدم المدارس والكنائس أساليب مناسبة للعقاب والطرد والاختيار، إلخ، من أجل "فرض انضباط/تهذيب discipline" منتسبيها، وأيضاً لفرض انضباط/تهذيب جمهورها. الأمر نفسه ينسحب على الأسرة... وينسحب أيضاً على جهاز الدولة الآيديولوجي الثقافي (الرقابة، من بين أمور أخرى)، إلخ. وهنا يشير (آلتوسير) الى ان [المدرسة (وأيضاً مؤسسات الدولة مثل الكنيسة والأجهزة الأخرى كالجيش) تعلّم "الكيفية know-how"، لكن في أشكال/قوالب forms تضمن الخضوع للآيديولوجيا الحاكمة أو التمكّن mastery من "ممارستها". كل عملاء الإنتاج والاستغلال والقمع، ناهيك عن محترفي الآيديولوجيا (ماركس)، عليهم بشكل أو بآخر أن "يتم تطويعهم/تشكيلهم" في هذه الآيديولوجيا من أجل الاضطلاع بمهامهم "بإمعان" conscientiously؛ وهي مهام المُستَغَل (البروليتاريا)، والمُستغِل (الرأسماليون)، مهام أعوان المُستغِلين (المدراء)، أو كبار كهنة الآيديولوجيا الحاكمة ("من يحققونها ممارسةً functionaries")، إلخ]. من ثم تكشف إعادة إنتاج قوة العمل شرطها الذي لا مناص منه sine qua non، بصفته [أي الشرط] ليس فحسب إعادة إنتاج "مهارات" [قوة العمل]، إنما أيضاً إعادة إنتاج خضوعها [أي خضوع قوة العمل] للآيديولوجيا الحاكمة أو لـ "ممارسة" تلك الآيديولوجيا، مع الاشتراط بأنه لا يكفي قول "ليس فقط بل أيضاً"، إذ أن من الواضح أن *في* أشكال/قوالب وتحت أشكال/قوالب الإخضاع الآيديولوجي يتم الإمداد بإعادة إنتاج مهارات قوة العمل [21].

ولا يمكن لطبقة أن تستحوذ على سلطة الدولة وتتمسك بها لفترة طويلة دون أن تمارس في الوقت نفسه هيمنتها على أجهزة الدولة الآيديولوجية وفيها. كما أن أجهزة الدولة الآيديولوجية قد لا تكون فحسب هي "المعنية" بالصراع الطبقي، إنما أيضاً هي محل انعقاد هذا الصراع، وكثيراً ما تكون محل أشكال مريرة من الصراعات الطبقية. إن الطبقة (أو التحالف الطبقي) في سدة الحُكم لا يمكنها أن تهيمن على أجهزة الدولة الآيديولوجية صراحةً بنفس سهولة هيمنتها الصريحة على جهاز الدولة (القمعي)، ليس فقط لأن الطبقات الحاكمة يمكنها أن تحافظ على مواقف قوية في هذا الصدد لمدد طويلة، إنما أيضاً لأن مقاومة الطبقات المُستَغَلَة يمكنها العثور على وسائل ومناسبات للتعبير عن أنفسها فيما يخص أجهزة الدولة الآيديولوجية، سواء من خلال الاستفادة من تناقضات تلك الأجهزة، أو من خلال غزو واقتحام مواقع فيها عبر الصراع.

---

[21] Louis Althusser, *Ideologie i aparaty ideologiczne państwa...., op.cit, s.5*

واستنادا الى الملاحظات اعلاه يطرح (ألتوسير) السؤال التالي: **إذا كان الجهاز القمعي لا يختلط بالأجهزة الآيديولوجية فما الفرق بينهما إذن؟**

يجيب **(ألتوسير)** عن هذا السؤال مؤكدا أن **الجهاز القمعي للدولة واحد بينما تتميز الأجهزة الآيديولوجية بالتعدد،** هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن الجهاز القمعي للدولة جهاز موحد وينتمي كله إلى المجال العمومي، بينما الأجهزة الآيديولوجية على العكس من ذلك فهي تنتمي الى المجال الخاص: الكنائس خاصة وكذا الأحزاب وبعض المدارس...الخ.

ويلخص (ألتوسير) مقاربته بالقول إن "ما قلته في هذه الكلمات المقتضبة حول الصراع الطبقي في أجهزة الدولة الآيديولوجية هو وبوضوح أبعد ما يكون عن إجابة سؤال الصراع الطبقي إجابة مستفيضة. وللاقتراب من هذا السؤال ثمة **مبدأين** يجب أن نأخذهما في الاعتبار:

المبدأ الأول صاغه ماركس في مقدمة "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي": "عند دراسة هذه الانقلابات [في الثورة الاجتماعية]، ينبغي دائماً التمييز بين الانقلاب المادي لشروط الانتاج الاقتصادية – هذا الانقلاب الذي يحدد بدقة العلوم الطبيعية- وبين الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية، أو بكلمة مختصرة، الاشكال الايديولوجية التي يدرك فيها الناس هذا النزاع ويكافحون لأجل حله" [22]. والصراع الطبقي من ثم يتم التعبير عنه ويُمارس في الأشكال الآيديولوجية، من ثم يُمارس أيضاً في أجهزة الدولة الآيديولوجية. لكن هذا الصراع الطبقي يتجاوز بكثير هذه الأشكال، والسبب في أنه يتجاوزها انما يكمن في أن كفاح الطبقات المُستغَلَة قد يُمارس أيضاً في أشكال من أجهزة الدولة الآيديولوجية، ومن ثم ينقلب سلاح الآيديولوجيا ضد الطبقات التي تتولى السلطة.

المبدأ الثاني هو أن الصراع الطبقي يتجاوز أجهزة الدولة الآيديولوجية لأنه متجذر في مكان آخر بخلاف الآيديولوجيا، في البنية التحتية، في علاقات الإنتاج، والتي هي علاقات استغلال وتشكل قاعدة للعلاقات الطبقية"[23].

ومن جهة أخرى، تماثل المقاربة الألتوسيرية مدرسة "منطق الرأسمال" في رفض "الحتمية الاقتصادية" وفي اكتشاف الروابط بين الجانبين الاقتصادي والسياسي أو مستويات نمط الإنتاج الرأسمالي، حيث إن الاهتمام الرئيس لهذه المدرسة هو اشتقاق شكل الدولة الرأسمالية من طبيعة رأس المال و/ أو تأسيس هذه المتطلبات الوظيفية المسبقة للتراكم التي يتعين تلبيتها من خلال توسط نشاط الدولة. ويمكن القول انه وبينما يعطي "منطق الرأسمال" أولوية تحليلية وسببية للمقولات الاقتصادية عند اشتقاق شكل ووظيفة الدولة الرأسمالية والقانون، فإن المقاربة الألتوسيرية في معالجتها التحديد الاقتصادي في المطاف الأخير وتميل إلى التركيز على الخصائص النوعية للمستويات المتعددة كما لو كانت مستقلة ذاتيا.

وبحسب (**بوب جيسوب**)، فقد أحلت المقاربة الألتوسيرية مفهوم **"الكل المعقد"** ونسبت إليه أولوية سببية على أجزاءه الاقتصادية، والسياسية، والآيديولوجية، كما أكدت أيضا أن الأفراد يشتغلون كحملة سلبيين وكدعائم للعلاقات الاجتماعية التي تنتج نفسها بنفسها بصفة جوهرية. ويستدرك (جيسوب) قائلا انه وعلى الرغم من أن (ألتوسير) طور هذه النظرات بداية في العلاقة بالابستمولوجيا وببعض المشاغل الفلسفية الأخرى، إلا أنها طبقت منذئذ في تحليلات الاقتصاد السياسي، والدولة، والقانون والآيديولوجيا.

---

[22] ماركس، أنجلس، مختارات في أربعة أجزاء، الجزء الثاني (موسكو: دار التقدم، 1977)، ص 8

[23] ألتوسير: **الآيديولوجيا وأجهزة الدولة الآيديولوجية**...، مصدر سبق ذكره.

لقد جرى التدليل في هذه المجالات على أن نمط الإنتاج (وبتوسيع النطاق، المجتمع) هو كل معقد، يتضمن عدة مستويات مستقلة نسبياً ومع ذلك يشرط كل منها الآخر في وحدة جدلية ضمن منطق الصراع، وهو يتسم بهيمنة مستوى واحد (اقتصادي، سياسي قانوني، أو آيديولوجي) على المستويات الأخرى، ومن ثم فهو خاضع لحتمية اقتصادية في المطاف الأخير بقدر ما يوكل نمط إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الدور المهيمن لواحد، أو آخر من هذه المستويات [24].

المبحث الثاني: مقاربة نيكوس بولنتزاس – اشكالية السلطة السياسية، الدولة، الطبقات الاجتماعية

نماذج الدولة و "خصوصياتها"

من المعروف ان الفيلسوف والمفكر الفرنسي اليوناني الاصل (نيكوس بولانتزاس **Nicos Poulantzas**) [25] ركز في البداية على الاستقلال الذاتي للقانون وأوجه فعاليته في نمط الإنتاج الرأسمالي، وسيادة الآيديولوجيا القانونية في المجتمعات البورجوازية [26]. ولكنه لم يتوقف عند هذا الحد بل طوّر فيما بعد هذه المقاربة حتى بلغت تقويما متكاملا للنموذج الرأسمالي للدولة ودورها في تأمين السيادة الطبقية السياسية، والتماسك الاجتماعي [27].

ويمكن القول أن (بولانتزاس) طوّر واحدة من أغنى الدراسات النظرية عن القانون، والدولة، والآيديولوجية السياسية القانونية المتاحة في الماركسية المعاصرة. فقد أسس بشكل مثير للانتباه التمفصل الوثيق بين هذه الحقول الثلاثة ومترتباتها بالنسبة للعلاقة بين المستويين الاقتصادي والقانوني- السياسي. أضف إلى ذلك، أنه بدلا من أن يقيد نفسه بتحليل ضيق للقانون و/ أو الآيديولوجية القانونية وفق مفهوم الصنمية Fetishism، فقد بيّن كيف أنها تقدم المصفوفة Matrix للإطار المؤسسي للدولة الرأسمالية بوصفها دولة قانون وللشكل المميز للسياسات البورجوازية بوصفها صراعا من أجل الهيمنة [28].

في بناء مقاربته للإشكاليات المتضمنة في العنوان أعلاه، **انطلق** (بولانتزاس) من ملاحظة منهجية هامة تتعلق بالمعالجة النظرية للمستوى السياسي في المؤلفات الماركسية الكلاسيكية، أي نصوص ماركس وانجلس ولينين وغرامشي. انه يعتقد أن هؤلاء المفكرين لم يعالجوا ميدان السياسة معالجة نظرية متسقة ولم يضعوا صراحة نظرية لهذه الممارسة، وذلك نظرا "لانشغالهم بالممارسة السياسية المباشرة". وما نجده في مؤلفاتهم – حسب بولانتزاس- هو، في النهاية، أما مجموعة متناسقة من المفاهيم في "صورتها

---

[24] لمزيد من التفاصيل قارن: بوب جيسوب، **النظريات الماركسية المعاصرة حول القانون والدولة والآيديولوجيا القانونية السياسية**...، مصدر سبق ذكره.

[25] نيكوس بولنتزاس مفكر وفيلسوف ولد في أثينا عام 1936، أقام في فرنسا منذ عام 1960. عمل محاضرا لعلم الاجتماع في جامعة باريس الثامنة. من مؤلفاته باللغة العربية: **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، ترجمة: عادل غنيم. (بيروت: دار ابن خلدون، 1983)؛ كذلك: **الايديولوجية والسلطة – نموذج الدولة الفاشية**. ترجمة نهلة الشهال. (بيروت: دار ابن خلدون، الطبعة الاولى، 1979)؛ كذلك: **أزمة الدكتاتوريات (اليونان، البرتغال، اسبانيا)**. ترجمة عبد القادر ضللي (بيروت: دار ابن خلدون، الطبعة الاولى، 1981).

وصدر له باللغة الانكليزية الاعمال التالية:

Poulantzas, Nicos. *Fascism and Dictatorship: The Third International and the Problem of Fascism*. NLB, 1974 (orig. 1970).

Poulantzas, Nicos. *Classes in Contemporary Capitalism*. New Left Books, 1975 (orig. 1973).

Poulantzas, Nicos. *The Crisis of the Dictatorships: Portugal, Greece, Spain. Humanities Press*, 1976.

Poulantzas, Nicos. *Political Power and Social Classes*. New Left Books, 1978 (orig. 1968).

Poulantzas, Nicos. *State, Power, Socialism*. New Left Books, 1978.

[26] Poulantzas, Nicos (1969) 'The Problem of the Capitalist State', *New Left Review*, 58

كما ان بولنتزاس، وفي معرض دفاعه عن اطروحاته بشأن الدولة الرأسمالية، دخل في سجال حيوي مع ماركسيين آخرين، وساهم هذا السجال في اثراء العديد من الجوانب. لمزيد من التفاصيل قارن:

Poulantzas, Nicos (1976) 'The Capitalist State: a Reply to Miliband and Laclau', *New Left Review*, 95

[27] لمزيد من التفاصيل قارن:

Miliband, Ralph (1973) 'Poulantzas and the Capitalist State', *New Left Review*, 82

[28] قارن: بوب جيسوب، **النظريات الماركسية المعاصرة حول القانون والدولة والأيديولوجيا القانونية السياسية**... ، مصدر سبق ذكره.

العلمية"، أي ماثلة في الحديث وتستهدف بحكم وظيفتها فيه التوجيه المباشر للعمل السياسي، في ظرف سياسي ملموس ولكنها تفتقر الى الصياغة النظرية، وأما عناصر من المعرفة النظرية عن العمل السياسي، وعن البنية الفوقية للدولة... وأما ان تكون – أخيرا - مفهوما ضمنيا للسياسة عامة تتضمنه الاشكالية الماركسية وراء انتاج تلك المفاهيم" [29]. كما ان هناك مجموعة من النصوص الكلاسيكية تتناول موضوع علم السياسة تناولا جزئيا أو كليا من قبيل: الدولة، الصراع الطبقي، والدولة الرأسمالية كـ **"نقد برنامج غوتا"** [30]، **"الحرب الاهلية في فرنسا"** [31]، و **"انتي دوهرنغ"** [32]، و **"الدولة والثورة"** [33]، و **"ملاحظات عن ميكافيلي"** [34]. ورغم هذا فإن (بولانتزاس) يرى ان النصوص أعلاه كانت في المقام الاول "نصوصا للنضال الآيديولوجي" حيث اعدت "كرد ملح على الهجمات الموجهة ضد النظرية الماركسية وعلى محاولات تشويهها" [35].

وعلى غرار ما قام به (ألتوسير) من تحليل لأجهزة الدولة والأجهزة الإيديولوجية التابعة لها، فإن (بولانتزاس) واصل تعميق التحليل بشأن هذه الاشكالية ورأى أن المشكلة الجوهرية هنا هي الأجهزة الآيديولوجية وعلاقاتها مع جهاز الدولة بالمعنى العميق والواسع [36].

ومثل ما قام به (ألتوسير)، انطلق (بولانتزاس) مما اعتبره **"ثغرة"** في النظرية الماركسية للدولة، اذ انها ركزت بشكل واضح على الجهاز "القمعي" للدولة (أي الجهاز المركب من فروع خاصة مثل الجيش، الشرطة، الإدارة، المحاكم، الحكومة)، ولم تعالج بنفس الجدية الاشكالية الثانية وهي اجهزة الدولة الايديولوجية، بحسب بعض القراءات.

ومن المفيد الاشارة الى ان بعض الباحثين ركزوا على وضع القانون والشرطة، وأجهزة الدولة القانونية.. إلخ في التمفصل الكلي للهيمنة البورجوازية، وبرهنوا على أن هذا الوضع يتغير مع اختلاف مراحل تراكم رأس المال ومع اختلاف أشكال الدولة. وعرضوا دعواهم من خلال مقارنة الاستبداد القانوني في الدولة الرأسمالية الزراعية الصاعدة في انجلترا القرن الثامن عشر مع حكم القانون للدولة الليبرالية (في مرحلة) رأس المال الصناعي في القرن التاسع عشر.

وفي هذا الاطار بحثوا الدور المتغير لإسباغ الطابع "البوليسي" (بمعنى الكلمة الواسع) على الدولة البريطانية ما بعد الحرب. فرداً على أزمة عامة للسلطة، والدولة و"الاشتراكية الديمقراطية " (مرتبطة بالأزمة الاقتصادية وليست مختزلة إليها) تطورت سلسلة من "الذعر الأخلاقي" بلغت ذروتها في حملة عامة من أجل "القانون والنظام" في السبعينات عنيت بتعزيز عنصر الإكراه في الهيمنة البورجوازية ليعوض عن التدهور في "الرضا التلقائي"، نجد القانون ، والشرطة، والضبط الإداري والرقابة العامة فى هذه "اللحظة الاستثنائية" فى "دولة عادية" قد وظفت لاحتواء الاضطراب السياسي والمدني والصناعي. وعلى الرغم من أن محاولات ضبط قوى العمل من خلال التشريع والعمل القانوني المؤسس على مقاومة الطبقة العاملة قد استبدلت بأشكال تدخل جماعية وتعاقدية، فإن قوى الضبط في هذا المجال قد جرى تقويتها وكان هناك تجريم مستمر و/ أو إسباغ طابع بوليسي وقائي في الحقلين السياسي والمدني.

---

[29] انظر: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**. ترجمة عادل غنيم، الطبعة الثانية...، مصدر سابق، ص 17-18.

[30] كارل ماركس، **نقد برنامج غوتا**. (في:) ماركس، انجلس، مختارات في أربعة أجزاء – الجزء الثاني (موسكو: دار التقدم، 1977)، ص 211-241.

[31] كارل ماركس، **الحرب الاهلية في فرنسا**. (في:) ماركس، انجلس، مختارات في أربعة أجزاء – الجزء الثاني...، المصدر السابق، ص 109-208.

[32] فردريك أنجلس، **ضد دوهرنك** (موسكو: دار التقدم، 1984).

[33] قارن: لينين، **الدولة والثورة**، مصد سابق.

[34] انطونيو غرامشي، **ملاحظات عن ميكافيلي**

AntonioGramsci, *Note sul Machiavelli,sulla politica e sullo stato moderno* (Turin,1949),

[35] قارن، المصدر السابق، ص 18.

[36] لمزيد من التفاصيل قارن: د.صلاح نيوف، **نيكوس بولانتزاس- مدخل لقراءة تفكيك الدولة الفاشية والدكتاتورية**. متاح على الرابط التالي:
http://salahnayouf.net/2014/12/31/%D9%86%D9%8A%D9%83%D9%88%D8%B3-%D8%A8%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D8%B3-%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF

وفي أعقاب فاصل اشتراكي ديمقراطي في ظل حكومة عمالية هشة ازدادت فيها مختلف الأزمات الاقتصادية والسياسية والآيديولوجية، بدأت مرحلة جديدة كبرى في إعادة تنظيم الهيمنة البورجوازية مع انتخاب حكومة "تسلطية شعبية" من اليمين. حيث، ركزت حملة "القانون والنظام" على "إسباغ طابع بوليسي على الأزمة" ضمن إطار اشتراكي ديمقراطي معدل ، حيث كانت **التاتشرية** تحاول وبشكل جذري إعادة صف القوى الاجتماعية عبر جبهة عريضة من أجل إحداث قطيعة لا رجعة فيها مع الإجماع/ الاتفاق الاشتراكي الديمقراطي لما بعد الحرب [37].

في كتابه "**الفاشية والدكتاتورية**" [38] حول تفكيك الفاشية والدكتاتورية، والذي يعد واحدا من أعمق وأغنى الدراسات الماركسية، يقول (بولانتزاس) أنه كرس هذا الكتاب" لتحليل الصراع الطبقي أثناء تكون الدولة الفاشية".

عند تحليله لأجهزة الدولة والأجهزة الإيديولوجية التابعة، يرى (بولانتزاس) أن **المشكلة** الجوهرية هنا هي **الأجهزة الآيديولوجية وعلاقاتها مع جهاز الدولة** بالمعنى العميق والواسع. وفي هذا الشأن يقول بولانتزاس:" في الواقع النظرية الماركسية للدولة رمزت، بشكل واضح، على الجهاز "القمعي" للدولة: الجهاز المركب من فروع خاصة مثل الجيش، الشرطة، الإدارة، المحاكم، الحكومة. كما ان كلاسيكيات الماركسية عالجت العديد من مؤسسات هذه الدولة مثل المدارس والكنائس الخ. ولكن فقط ومن خلال سلسلة من المقارنة والمماثلة مع أجهزة الدولة". الاستثناء الوحيد الذي يمكن الإشارة هو ما قام به المفكر الماركسي الايطالي (انطونيو غرامشي) الذي وضع أسس نظرية (تبعية النظام الدولاتي ـ من دولة ـ للأجهزة الإيديولوجية) [39].

فمن المعروف ان (غرامشي) تحدث عن أن الدولة ليس لها فقط دور "القوة"، ولكن أيضا دورا آيديولوجيا وهو ـ الهيمنة والسيطرة ـ، من هنا رأى – أي غرامشي ـ وفي مرات عديدة وبأشكال مختلفة دائما أن الدولة يجب ألا تدرك وتفهم فقط بطريقة " تقليدية" أي اعتبارها ـ جهاز قوة ـ، ولكن ـ كمنظم للسيطرة. وأشار غرامشي أيضا إلى أن الدولة "بالمعنى التام "تضم " منظمات بشكل تقليدي تعتبر كخاصة"، لاسيما الكنيسة، المدارس، النقابات، الأحزاب وأجهزة الإعلام، يقول غرامشي هنا في مقطع يستشهد به (بولانتزاس) في كتابه: " وصلت إلى حد اعتبار كل مفهوم الدولة مدرك أو مفهوم عموما " كدكتاتورية" وليس مثل [....] هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع الوطني بكامله، هيمنة تمارس من خلال وسيلة التنظيمات الخاصة مثل الكنيسة، النقابات، الأحزاب، المدارس.. وفي النهاية إذا كل دولة تمتد لخلق وللحفاظ على شكل معين من الحضارة والمواطن، ثم تقضي على مجموعة من العادات والمواقف وتأخذ بأخرى، القانون سيصبح أداة للوصول إلى هذه الغاية كما حال المدارس والمؤسسات الأخرى".

المطلب الأول: **الأجهزة الإيديولوجية**، **أجهزة الدولة**

في البداية ينطلق (بولنتزاس) من بعض الملاحظات حول عمل الآيديولوجيا داخل التشكيل الاجتماعي. ويشير الى ان الآيديولوجيا، في الواقع، لا تقوم فقط داخل الأفكار، ولا تشكل من جهة أخرى "نظاما مفهوميا" بالمعنى الخاص للمصطلح. إنها تمتد، كما أشار سابقا (غرامشي) إلى الأخلاق، العادات، أو " نظام وشكل الحياة" عند الناس في تكوين معين. إنها تتجسد أيضا في "الممارسات" لتكوين اجتماعي معين، "الممارسات البرجوازية، العمالية، والبرجوازية الصغيرة". بالإضافة لذلك، فإن الآيديولوجيا،

---

[37] Comp: Hall, Stuart *et al*. (1978) *Policing the Crisis*, London: Macmillan, pp 186 – 208, 272 – 298

[38] صدرت الطبعة الاولى في عام 1970 ، في حين صدرت طبعته الثانية في عام 1974 وقد أجرى المؤلف بعض التغييرات الطفيفة على الطبعة الاولى وفق ما جاء في مقدمة الطبعة الثانية. لمزيد من التفاصيل قارن:

Poulantzas, Nicos. *Fascism and Dictatorship.., op, cit.*.

[39] لمزيد من التفاصيل قارن: انطونيو غرامشي، **الامير الحديث، قضايا علم السياسة في الماركسية...**، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: **انطونيو غرامشي**. ترجمة فواز طرابلسي، الطبعة الاولى (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1971).

كآيديولوجيا مهيمنة ومسيطرة، تشكل " سلطة" أساسية من الطبقات في تكوين اجتماعي معين. وبهذه الحالة - وكآيديولوجيا مهيمنة - تتجسد داخل التكوين الاجتماعي وبشكل سلسلة من الأجهزة والمؤسسات: الكنيسة (جهاز ديني)، الأحزاب السياسية (جهاز سياسي)، النقابات (الجهاز النقابي)، المدارس والجامعات (جهاز مدرسي وتعليمي)، وسائل الإعلام (الجهاز الإعلامي). وتصبح هذه أجهزة آيديولوجية للدولة. هذه الأجهزة تتميز، نسبيا، عن الأجهزة "القمعية" للدولة. ولكن (بولنتزاس) يتساءل: لماذا نشير إليها هنا كأجهزة للدولة.

في معرض الاجابة على هذا السؤال يذكر **(بولانتزاس)** ثلاثة أسباب [40]:

1. السبب الأول، هو ان الآيديولوجيا ليست شيئا "محايدا" في المجتمع. وكآيديولوجيا مهيمنة، فإنها في علاقتها مع السلطة يمكن أن تلعب دور المهيمن أو المسيطر. ومع ذلك فان هذا لا يكفي لتمييز الأجهزة الآيديولوجية كأجهزة دولة. يجب الذهاب أبعد من ذلك: السيطرة السياسية نفسها لا تستطيع أن تصبح بوسيلة خاصة بمثابة القمع المادي physic الوحيد، لذلك تتطلب التدخل القاطع والمباشر للآيديولوجيا. وبحسب هذه المقاربة، فإن الآيديولوجيا المسيطرة المتجسدة في أجهزة آيديولوجية، تدخل وترتبط مباشرة بالأجهزة الدولاتية، والتي تشكل في نفس الوقت الضامن ومكان تركز السلطة السياسية.

2. وبمقابل ذلك، يلح بولانتزاس على انه **لابد هنا من العودة إلى التعريف الماركسي للدولة**. فالدولة، والتي هي دولة الطبقة المسيطرة (او الائتلاف الطبقي المهيمن)، لا تعرّف فقط، بالنسبة للكلاسيكيات الماركسية، من خلال حيازة "القوة" المادية القمعية، ولكن بشكل أساسي من خلال دورها الاجتماعي والسياسي. دولة الطبقة المسيطرة هي المركز الذي يتمثل دوره في الحفاظ على وحدة وتلاحم تشكيل أو تكوين اجتماعي محدد، الحفاظ على ظروف الإنتاج، وكذلك إعادة إنتاج الظروف الاجتماعية للإنتاج. أي إنه، في نظام من صراع الطبقات، تمثل الدولة الضامن للسيطرة والهيمنة السياسية للطبقة المسيطرة. هذا هو الدور الذي تقوم فيه تماما الأجهزة الإيديولوجية المسيطرة والتي تشكل، بحسب بولنتزاس، **"إسمنت التشكيلة الاجتماعية"**.

3. **إن جهاز الدولة، بالمعنى الدقيق للمصطلح، يشكل شرط الوجود وشرط عمل الأجهزة الآيديولوجية في تكوين اجتماعي ما**. فإذا لم يتدخل جهاز القمع بشكل مباشر في عملها، فإنه بالتأكيد يعمل من خلفها.

تتيح قراءة الملاحظات السابقة لبولنتزاس **بلورة الخلاصات التالية**:

أولا: مع كل ما ذكر سابقا، **لا يمكن القول فقط أن الدولة ليست لها إلا دور قمعي وآخر آيديولوجي. ان لها ايضا "وظيفة اقتصادية مباشرة"**- كما يسميها بولانتزاس. وهذا يعني– بحسب بولنتزاس - أن دور الدولة لا يتحدد في إعادة إنتاج الظروف الاجتماعية للإنتاج، بل انها تتدخل بشكل قاطع في إنتاج دورة الإنتاج نفسها، وفي تفاصيل العملية الاقتصادية، بل في إعادة إنتاج رأس المال. هذه الوظيفة الاقتصادية للدولة يقوم بها في نفس الوقت الجهاز القمعي: (الإدارة، الحكومة) والجهاز الإيديولوجي (النقابات). ولكن هذه الوظيفة الاقتصادية للدولة تنظم حول دورها السياسي ككل. بمعنى آخر، الوظيفة الاقتصادية للدولة هنا، تمارس بدقة تحت اشراف الجانب الأساسي أو الرئيسي، أي إما القمع أو الآيديولوجيا.

ثانيا: ان مفهوم " الجهاز" ليس محجوزا فقط لأجهزة الدولة. بمعنى آخر، فإن مفهومي " الجهاز" apparatus و " الدولة" state ليس لديهما نفس المدلول أو نفس الحقل. إن التمييز بين أجهزة الدولة state apparatus والجهاز الاقتصادي يبقى أساسيا، حيث من الواضح أن أجهزة الدولة والجهاز الاقتصادي لا يمكن التخلص منهما لا في نفس الوقت ولا بنفس الشكل أو الطريقة، ذلك لأنهما،

---

[40] قارن: نيكوس بولانتزاس، **الآيديولوجية والسلطة – نموذج الدولة الفاشية**. ترجمة نهلة الشهال...، مصدر سبق ذكره، ص 11-12.

وباختصار، من طبيعة مختلفة. فنجد في الجهاز الاقتصادي " كوحدة للإنتاج" ما سماه كارل ماركس"القاعدة التكنيكية للإنتاج" والتي لا نجدها في أجهزة الدولة، وهذا يطرح " مشاكل "من نوع آخر .

ثالثا: الأجهزة الإيديولوجية للدولة لديها في الغالب طابعا "خاصا"، بمعنى أنها ليست رسمية أو معترف بها كجهاز تابع للدولة، وهذا - حسب بولانتزاس- يجب ألا يكون مفاجأة. في الواقع التمييز بين " الخاص" و "العام" هو تمييز قانوني بحت. وهذا التمييز أو التفريق "عام/خاص" لا يغير شيئا في عمق موضوع الأجهزة الإيديولوجية للدولة. هنا يشير (بولنتزاس) الى ان (غرامشي) فهم هذا تماما، حيث اعتبر أن هناك "منظمات تعود للدولة في العادة هي معتبرة كخاصة". وهذا لا يعني أن الطابع "الخاص" أو "العام" للأجهزة الآيديولوجية للدولة لا أهمية له، أو هو عمل جاء بالصدفة. على العكس من ذلك، إنه يُرد إلى أشكال مختلفة وظيفيا، وحسب نماذج وأشكال الدولة. وفي العادة فإن الطابع "الخاص" لهذه الأجهزة يسترد من جهة أخرى وفي الغالب استقلاليتها النسبية، فيما بينها، وبالنسبة لجهاز الدولة .

رابعا: اننا لا نستطيع الحديث عن جهاز الدولة، بالمعنى الصارم أو الفردي، بينما نستطيع الحديث عن عدة أجهزة آيديولوجية للدولة. في الواقع، سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن جهاز الدولة، بالمعنى الدقيق والصارم، يشكل كتلة صخرية واحدة من دون تشققات. على العكس من ذلك، **الجهاز القمعي** للدولة هو نفسه مركب بما ندعوه "فروعا" خاصة: جيش، بوليس، إدارة، ألخ. لكن الأجهزة الآيديولوجية للدولة تشكل، في علاقاتها المتبادلة، وفي علاقتها مع الدولة، "درجة" و "شكلا من الاستقلال النسبي"، وهذه صفات لا تمتلكها فروع جهاز الدولة [41].

الجهاز القمعي للدولة، هو اذن نواة مركزية للنظام الدولاتي ولسلطة الدولة، يمتلك وحدة داخلية بشكل آخر عادة ما تكون أكثر قوة وصلابة من الأجهزة الإيديولوجية. الوحدة الداخلية لفروع هذا الجهاز تعمل وكأنها "فعالية تشبه النظام" ضمن نطاق النظام الدولاتي للأجهزة. أما النتيجة الأولى التي يمكن استخلاصها هي التالية: أن "إنهاء" الدولة لا يمكن تطبيقه بشكل نظير لإنهاء جهاز الدولة أو للأجهزة الإيديولوجية للدولة، وحتى الأجهزة الإيديولوجية لا يمكن إقصائها، لا بنفس الشكل ولا في نفس الوقت كما جهاز الدولة. ولن ادخل في المزيد من التفاصيل فثمة العديد من القراءات لتراث (بولنتزاس) في هذا المجال توضح هذه القضية بالتفصيل ويمكن العودة إليها [42].

وبالمقابل يشير (بولنتزاس) الى ملاحظة مهمة هي انه في البنية الاجتماعية ذات المستويات المتعددة وغير المتطابقة وذات التطور غير المتكافئ، تقوم الدولة بوظيفة فريدة إذ تشكل العامل الذي يحقق تماسك مستويات التكوين الاجتماعي. ان الدولة هي ايضا في الوقت نفسه "البنية التي تتركز فيها تناقضات مستوياته المختلفة (المقصود مستويات التكوين الاجتماعي – ص.ي). فهي إذن الميدان الذي ينعكس فيه الدليل على سيطرة مستوى معين، أو لأمد مراحله، أو أطواره " [43].

---

[41] لمزيد من التفاصيل قارن على سبيل المثال:
Poulantzas, Nicos (1973) *Political Power and Social Classes*, London: New Left Books, p 137, pp 190-191

[42] قارن على سبيل المثال:
Martin J (ed) (2008). *Nicos Poulantzas The Poulantzas Reader: Marxism, Law and the State*, Verso. Gallas, Alexander, Bretthauer, Lars, Kannankulam, John and Ingo Stützle eds. *Reading Poulantzas*. Merlin Press, 2011.
Bob Jessop (1982) *The Capitalist State: Marxist Theories and Methods*, op, cit.
Jessop, Bob (1982) *Nicos Poulantzas*, London: Macmillan

[43] انظر: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**...، مصدر سابق، ص 47

المطلب الثاني: اشكالية السلطة عند نيكوس بولانتزاس

على الرغم من ان القضية الرئيسية في النظرية السياسية هي قضية السلطة إلا ان (بولنتزاس)، وكما أشرنا سابقا، يعتقد ان ماركس وانجلس، ولينين وغرامشي لم ينشئوا مفهوما نظريا للسلطة بالرغم من اهمية ذلك [44].

واستنادا الى ملاحظته أعلاه، سعى (بولنتزاس) الى تقديم مقاربته للسلطة وسنقوم هنا بتلخيصها استنادا الى ما قدمه في عمله الهام: **"السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية"** الذي جرت الاشارة إليه. ان ابرز مرتكزات هذه المقاربة هي التالية [45]:

1. **الارتباط الوثيق بين مفهوم السلطة ومفهوم الطبقة،** فالعلاقات القائمة بين الطبقات هي علاقات سلطة أو قوة. ولكن (بولنتزاس) يستدرك قائلا ان العلاقة بين المفهومين لا تعني ان أحدهما هو أساس الآخر، وإنما تعني تجانس المجال الذي تنتميان إليه. فكما ان العلاقات الطبقية لا تعتبر اساسا كعلاقات للسلطة، كذلك لا تعتبر علاقات السلطة اساسا للعلاقات الطبقية. واذا كان مفهوم الطبقة يعبر عن انعكاس مستويات البناء الاجتماعي ككل على دعائمه الاجتماعية، فان مفهوم السلطة يقصر هذا الانعكاس على العلاقة بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة. بهذا المعنى فان السلطة لا تقع في أي مستوى من مستويات البنى الاجتماعية فهي انعكاس لهذه المستويات في تحولها.

2. **عندما يجري الحديث عن سلطة الدولة فليس معنى ذلك ان الحديث يدور عن كيفية تدخلها في المستويات الاخرى من البناء الاجتماعي او صور ارتباطها بها. ان المقصود هنا بسلطة الدولة هي سلطة طبقة محددة تتطابق الدولة مع مصالحها مع غيرها من الطبقات الاجتماعية.**

3. بحسب (بولنتزاس)، تعني **السلطة قدرة طبقة اجتماعية معينة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة.** وبهدف تطوير هذه الاطروحة يشير (بولنتزاس) الى عدة ملاحظات اضافية:

الاولى: ترتبط السلطة بهذا المفهوم بميدان الممارسات "الطبقية" وفيما بين هذه الممارسات من علاقات. فالصراع الطبقي هو الاطار المرجعي لمفهوم (بولنتزاس) للسلطة في المجتمعات المنقسمة الى طبقات. ان السلطة، بهذا المفهوم، تنتمي الى مجال تتعارض فيه – بحكم وجود الطبقات ذاتها- قدرة أي طبقة على تحقيق مصالحها الخاصة وممارستها في سبيل توثيق المصالح مع قدرة ومصالح الطبقات الاخرى. وهذا يحتم وجود علاقة خاصة من السيطرة، ومن التبعية بين ممارسات الطبقات المختلفة.

الثانية: يرتبط هذا المفهوم للسلطة بقدرة الطبقة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة. ويرجع (بولنتزاس) هذا العنصر الى تحليلات ماركس، ولينين المتعلقة بالتنظيم الطبقي. فالمصالح الطبقية تنتمي أولا وأخيرا الى ميدان الممارسات الطبقية أي الى ميدان الصراع الطبقي. ولكن (بولنتزاس) يؤكد على أنه علينا ان نتذكر ان السلطة باعتبارها القدرة على تحقيق المصالح الطبقية لا ترتبط بالمصالح الطبقية كما تتصورها الطبقات تحت تأثير الآيديولوجيا وانما ترتبط بها باعتبارها حدودا للممارسة الطبقية.

الثالثة: انتقال مركز الثقل، في الصراع الطبقي، من مستوى الى آخر، **ومن موقع الى** آخر **من مواقع السيطرة الطبقية، فقد تختلف الطبقات التي تحتل مواقع السيطرة.** ولكن هذا لا يعني انه يمكننا ان نحدد وبدقة الطبقة او الطبقات الحاكمة في تكوين اجتماعي معين، **أي تحديد أي المواقع السيطرة هو الموقع المهيمن.**

---

[44] **المصدر السابق،** ص 114.
[45] **المصدر السابق،** ص 112 ولاحقا.

رابعا: ليس لمؤسسات المجتمع المختلفة سلطة بالمعنى الدقيق للكلمة. وهذا يصدق بصفة خاصة على الدولة كمؤسسة. فهذه المؤسسات ترتبط من ناحية السلطة بالطبقات الاجتماعية التي بيدها السلطة، ويتجسد تنظيم ممارسة سلطة هذه الطبقات الاجتماعية في مؤسسات خاصة، في مراكز القوى. ان (بولنتزاس) يعتبر الدولة في هذا السياق مركز ممارسة السلطة السياسية، ولكنه يستدرك بالقول: "ان هذا لا يعني أن مراكز القوى، أي المؤسسات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية.. وغيرها هي مجرد أدوات أو أجهزة لسلطة الطبقات الاجتماعية. فلهذه المؤسسات ذاتيتها واستقلالها، ولها بنيتها الخاصة التي لا يمكن ردها مباشرة الى السلطة إذا اردنا تحليلها" [46].

خامسا: **يجب التمييز بين "سلطة الدولة"** و **"جهاز الدولة"**. وفي هذا الاطار يستعير (بولنتزاس) التمييز بين هذين المفهومين الذي قام به لينين (وما قام به ألتوسير ايضا وقد تحدثنا عن ذلك في مكان آخر من هذه الدراسة).

فمثلا، يقصد لينين باصطلاح **"جهاز الدولة"** أمرين:

أ. **الدور** الذي يلعبه جهاز الدولة بين مجموعة بنى التكوين الاجتماعي، أي وظائف الدولة المختلفة: الاقتصادية-التقنية، والسياسية بالمعنى الضيق، والايديولوجية وغيرها.
ب. **موظفو الدولة**، أي كوادر الادارة والبيروقراطية، والجيش ... الخ.

اما اصطلاح " **سلطة الدولة**" فيقصد به (لينين) تلك الطبقة الاجتماعية أو ذلك الجناح fraction الذي بيده السلطة.

ان انتقال السلطة الفعلية في جهاز الدولة (بمعناها الاول) من مركز الى آخر من مراكز القوى يعني بالتحديد **تغيير الساحة** التي تتركز فيها علاقات القوى السياسية الطبقية الحقيقية. غير ان هذا يرتبط بانتقال وظائف الابنية الفوقية السياسية من مؤسسة الى اخرى، ومن ثم اعادة ترتيب وضع الدولة بين مجمل الابنية الاجتماعية. وهذا يرتبط بدور معين لمؤسسة "السلطة الفعلية" الجديدة بين باقي مراكز القوى.

أما مفهوم **"جهاز الدولة"** في معناه الثاني الذي جرت الاشارة اليه أعلاه، أي موظفو الدولة فيرتبط بقضيتين:

- علاقة الطبقة الحاكمة بهؤلاء الموظفين الذين "بيدهم" الدولة؛

- علاقة هؤلاء الموظفين بالدولة.

وانطلاقا من الملاحظات اعلاه وبعد قراءته للتمييز الذي قدمه لينين لمفهومي: **سلطة الدولة** وجهاز **الدولة**، يؤكد (بولانتزاس) على "انه لا ينبغي ان نرد المفهوم اللينيني لجهاز الدولة الى مفهوم يرى الدولة مجرد جهاز أو أداة من ادوات السلطة وانما يعرّف المفهوم اللينيني البنية الفوقية السياسية استنادا الى وظيفتها ومكانها بين مجموع الابنية الاجتماعية" [47].

ومن جهة اخرى فإن جهاز الدولة ليس شيئا او بنية محايدة بحد ذاتها، ومظهر سلطة الطبقة لا يدخل فيها كسلطة دولة. فالنسب المميزة لسلطة الدولة تتشرب في بنية جهازها، لأن الدولة في نهاية المطاف تكثيف لتناسبات القوى السائدة في فترة محددة. ان هذه الطبيعة التي تحملها الدولة بالضبط تخترقها

---

[46] انظر: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية...**، مصدر سابق، ص 132.
[47] انظر: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**...، مصدر سابق، ص 135.

التناقضات الطبقية من طرف لآخر، فتمنح هذه الطبيعة وتضفي على اجهزتها وعناصر مركباتها دورا خاص ووزنا نوعيا محددا [48].

حول مفهوم الهيمنة عند بولانتزاس

ينطلق (بولانتزاس) من الاقرار بأن (غرامشي) هو من ابتدع مفهوم الهيمنة ولكنه - أي بولانتزاس - يرى ان هذا المفهوم بقي عند غرامشي "في مستوى التطبيق العملي من ناحية، غامضا شديد الغموض من ناحية أخرى، نظرا لاتساع مجال استخدامه" [49].

واستنادا الى الملاحظات اعلاه، بلور (بولانتزاس) الملاحظات التالية بشأن مفهوم الهيمنة حيث ينظر اليه بمعنيين [50]:

(1) فمن جهة يعني اعتبار المصالح السياسية للطبقات الحاكمة في علاقتها بالدولة الرأسمالية ممثلة "للمصلحة العامة" " للشعب- الامة" ذلك الكيان السياسي القائم على التفتت، والانعزال في المجال الاقتصادي.

(2) وللهيمنة مفهوم آخر لم يشر إليه (غرامشي) في الواقع. فالدولة الرأسمالية، والسمات المميزة للصراع الطبقي في التكوين الاجتماعي الرأسمالي تفسح مجال الحركة امام الكتلة الحاكمة التي تتألف من الطبقات، او الأقسام السائدة سياسيا. وثمة طبقة من هذه الطبقات أو قسما من هذه الاقسام هو الذي يلعب دور الوسيط وهو دور خاص يمكن وصفه بالدور القيادي او الدور المهيمن.

ويرى (بولانتزاس) ان مفهوم الهيمنة "يمكّننا، بالتحديد، في فهم العلاقة بين السمتين المميزتين لنمط السيطرة الطبقية في المجتمعات الرأسمالية. فالطبقة المهيمنة هي تلك الطبقة التي تلعب وحدها في الساحة السياسية ذلك الدور المخادع. فهي تمثل المصلحة العامة للشعب- الامة. وهي صاحبة الكلمة الاولى بين الطبقات والاقسام الحاكمة، وذلك بحكم علاقاتها الخاصة بالدولة الرأسمالية" [51].

وعلى الرغم من أن أفراد المجتمع المدني أحرارا ومتساوون شكليا، والدولة هي التجسيد ذو السيادة وغير الطبقي شكليا لوحدتهم، فإن (بولانتزاس) يرى ان الطريقة التي تُحقق بها الدولة هذا التماسك وتلك الوحدة هي بالضرورة محددة تضافريا بسبب الحاجة إلى إعادة إنتاج السيادة الطبقية. ومن ثم يبرهن (بولانتزاس) على أنه بينما يتعين على الدولة الرأسمالية أن تمنع أي تنظيم سياسي للطبقات المسودة قد يهدد بإنهاء عزلتها الاقتصادية وتفتتها الاجتماعي، فإن عليها أن تشتغل باستمرار على أقسام الطبقة السائدة و/ أو الطبقات حتى تلغى عزلتها الاقتصادية وتؤمن وحدة الكتلة الحاكمة وهيمنتها على الطبقات الخاضعة.

تتحقق هذه المهمة السياسية المزدوجة من خلال تنظيم كتلة حاكمة موحدة تحت قيادة طبقة معينة (نموذجيا تكون هي الطبقة السائدة) (أو قسم منها) والعرض الناجح لمصالحها السياسية كأنها مصالح الأمة – الشعب ككل. يتضمن هذا – بالمقابل - التفاوض الدائم حول المصالح فى توازن غير مستقر للتسوية كما يتطلب تنازلات لطلبات المتحد corporate الاقتصادي للطبقات الخاضعة [52].

---

[48] قارن: نيكوس بولانتزاس، **أزمة الدكتاتوريات (اليونان، البرتغال، اسبانيا)**. ترجمة عبد القادر ضللي (بيروت: دار ابن خلدون، الطبعة الاولى، 1981)، ص 96-97.

[49] **المصدر السابق**، ص 159.

[50] **المصدر السابق**، ص 163 – 164.

[51] انظر: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**...، مصدر سبق ذكره، ص 164.

[52] لمزيد من التفاصيل قارن:

المطلب الثالث: **قضية أنماط الدولة حسب مقاربة بولانتزاس**

من المعروف ان علم السياسة الماركسي ميّز بين بعض انماط الدولة: بين الدولة الاستبدادية، والدولة العبودية، والدولة الاقطاعية، والدولة الرأسمالية، التي يلائم كل منها أسلوبا انتاجيا معينا. كما ميز ماركس، وانجلس، ولينين في كل نمط من هذه الانماط بين "اشكال الدولة" و "اشكال الحكم".

ولتطوير رؤيته حول هذه القضايا، يشير (بولانتزاس) الى جملة من التحديدات نحاول هنا عرضها بتكثيف [53]:

أولا: لابد من تحليل علاقة هذه الدولة بالصراع الطبقي الاقتصادي من ناحية وعلاقتها بالصراع الطبقي السياسي من ناحية أخرى. وبمزيد من التفصيل تعني هذه الملاحظة انه لابد لبلورة مفهوم معين لنمط الدولة الرأسمالية من تحديد دورها الذي يتمثل في تأثيرها وذلك بتحديد علاقتها بميدان الصراع الطبقي. فنمط الدولة الرأسمالية يرتبط اذن في المقام الاول بالاستقلالية المميزة لهياكلها وللصراع الطبقي الاقتصادي، وذلك في مجال علاقة هذه الدولة بتفتيت العلاقات الاجتماعية في اسلوب الانتاج الرأسمالي.

ثانيا: لابد من بحث هذا النمط من انماط الدولة من زاوية علاقته بالصراع الطبقي السياسي ولا سيما علاقته بالممارسات السياسية للطبقات الحاكمة في ظل هذا الاسلوب الانتاجي. وما يجب الانتباه إليه والاهتمام به هو علاقة الدولة بالهيمنة الطبقية، أي تحول طبقة من الطبقات الى طبقة مهيمنة سواء بالنسبة للشعب/الامة او بالنسبة للكتلة الحاكمة التي يتفق تكوينها مع نمط الدولة الرأسمالية.

ثالثا: ان سيادة اسلوب الانتاج الرأسمالي في التكوين الاجتماعي لا يستتبع بالضرورة أن يصبح هذا النمط هو النمط الغالب على صعيد البنية الفوقية السياسية، نظرا لما يتميز به هذا التكوين الاجتماعي من تعقيد، هذا اضافة الى تباين وعدم تطابق مستوياته المختلفة. وبحسب بولنتزاس، فان هذا هو الدرس المستفاد من كتابات ماركس وأنجلس عن **البسماركية** والتي تناولت بالتحليل ظاهرة وجود دولة يغلب عليها النمط الاقطاعي في تكوين رأسمالي. ترجع هذه الظاهرة الى الاستقلالية التي تتميز بها مستويات اسلوب الانتاج الرأسمالي المختلفة، فهذه – أي الاستقلالية – هي التي تسمح، على الصعيد السياسي، بوجود دولة يغلب عليها نمط آخر غير النمط الرأسمالي.

رابعا: تتميز الاشكال التي تتخذها الدولة في تكوين اجتماعي معين بالتحول النوعي الذي يطرأ على علاقة السياسة بالاقتصاد، وهو تحول مؤثر يمكن تلمس انعكاساته في ميدان الصراع الطبقي من خلال عدة جوانب من بينها [54]:

أ. علاقة الدولة بتفتيت العلاقات الاجتماعية أي علاقتها بالصراع الاقتصادي. ان التحول الذي يطرأ على هذه العلاقة يتمخض عن سلسلة من الآثار الملموسة تتمثل فيما يحدث في الشرعية من تغيير في العلاقات المختلفة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .. الخ.

ب. علاقة الدولة بالهيمنة الطبقية وبالكتلة الحاكمة، أي علاقتها بالصراع السياسي. فالتجربة التاريخية أكدت ان شكل الدولة في كل مرحلة من مراحل تطور التكوين الاجتماعي **يتلاءم** مع التركيبة المميزة للكتلة الحاكمة. ومع ذلك ينبغي التفريق بين أشكال الدولة واشكال النظم السياسية، وهو ما لم يفعله الماركسيون الكلاسيكيون، حسب بولنتزاس.

Poulantzas, Nicos (1973) *Political Power and Social Classes*, op, cit.

[53] لمزيد من التفاصيل قارن: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**...، مصدر سبق ذكره، ص 167 ولاحقا.

[54] قارن: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**...، المصدر السابق، ص 176.

واستنادا الى الملاحظات السابقة توقف (بولنتزاس) عند عدة اشكال للدولة، من بينها:

1. **الدولة الاستبدادية – دولة الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية**.

تعود نشأة الدولة الاستبدادية – في أوربا الغربية- الى زمن "الازمة الكبرى" للنظام الاقطاعي خلال القرنين الرابع عشر، والخامس عشر. ويتفق غالبية المؤرخين على ان نشأة الدولة الاستبدادية هي نقطة التحول الحاسمة في الانتقال من الدولة الاقطاعية الى الدولة الرأسمالية، وليس ظهور تلك الدولة التي تعبر عن رسوخ السيطرة السياسية للطبقة البرجوازية، كالدولة التي تمخضت عنها الثورة الفرنسية والتي تعتبر مثالا نموذجيا لها. فالمشكلة – حسب بولنتزاس- هي أن الدولة خلال مرحلة الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية تكشف فعلا عن سمات تبرر اعتبارها – من ناحية التصنيف – دولة من النمط الرأسمالي، وان كانت تحمل الكثير من ملامح الدولة الاقطاعية [55].

ومن جهة اخرى فان عدم التطابق بين البنية الفوقية السياسية، والمستوى الاقتصادي هو السمة الخاصة المميزة لمرحلة الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية، ولهذا يلاحظ عدم "رسوخ" سيطرة اسلوب الانتاج الرأسمالي بعد.

كما ان دولة الانتقال الاستبدادية تمتاز عموما ببعض السمات المميزة لنمط الدولة الرأسمالية وهذا دليل على عدم انسلاخها عن نمط الدولة الاقطاعية في حين ان البرجوازية لم تصبح بعد الطبقة المسيطرة سياسيا. ويضيف (بولنتزاس) ان الدولة الاستبدادية تتمتع بالنسبة لعلاقات الانتاج بالاستقلالية التي تميز الدولة الرأسمالية بالرغم من عدم تحقق الشروط النظرية لهذه الاستقلالية والتي تتمثل في انفصال المنتج المباشر عن وسائل الانتاج. كما ان هذه الدولة الاستبدادية تتسم بما تتسم به الدولة الرأسمالية من تأثير عازل وضعيف للعلاقات الاجتماعية حتى قبل ان تتوفر الشروط الاولية لهذا التأثير في صورته الرأسمالية [56].

أما من ناحية وظيفة الدولة الاستبدادية فإنها غير محصورة بنمط الانتاج القائم بل هي وظيفة مزدوجة، فمن جهة يتم **خلق** علاقات انتاج لم تكن قائمة من قبل وهي العلاقات الرأسمالية، ومن جهة ثانية **تصفية** علاقات الانتاج الاقطاعية. أي انها تسعى الى تغيير حدود نمط الانتاج القائم، ورسم حدود أسلوب الإنتاج الجديد.

وتعود وظيفة هذه الدولة الانتقالية في تحقيق التراكم البدائي الى ما للعامل السياسي من دور فاعل ونشيط في المرحلة الاولى من مراحل الانتقال. ان تدخل الدولة في الاقتصاد وأشكال هذا التدخل يتوقف بالدرجة الاولى على الشروط التاريخية الملموسة اللازمة لنشأة الرأسمالية في التكوينات الاجتماعية.

ان **الاستقلالية النسبية** للدولة الاستبدادية تعود الى عاملين:
الاول: **طبيعتها** الرأسمالية ودورها في مرحلة الانتقال؛
والثاني: **علاقتها** المعقدة بميدان الصراع الطبقي.

وفيما يخص الدولة فان ما يميز أولى مراحل الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية هو اكتسابها في تلك المرحلة ملامح رأسمالية واضحة، في حين ان البرجوازية لم تكن قد اصبحت بعد الطبقة السائدة سياسيا، بل انها لم تكن في أغلب الاحيان الطبقة المسيطرة اقتصاديا. وتعني هذه الملاحظة ان ما يميز هذه المرحلة هو أنها لا ترتبط بوجود توازن بين الطبقة البرجوازية وطبقة النبلاء.

---

[55] المصدر السابق، ص 184.
[56] المصدر السابق، ص 187.

2. **نموذج الدولة الفاشية**

مقارنة بسائر نماذج نظم الاستثناء كالبونابارتية والدكتاتوريات العسكرية، يشير (بولانتزاس) الى انه من الضروري رؤية جوانب الخصوصية التي تتمتع بها الدولة الفاشية، بوصفها نموذجا لنظام محدد. ويرى (بولانتزاس) ان جوانب الخصوصية تلك تتمثل فيما يلي [57]:

1. **وجود حزب جماهيري** يمتلك مواصفات خاصة، داخل اجهزة الدولة الآيديولوجية. تتميز الدولة الفاشية بالتحريك الدائم للجماهير الشعبية.

2. **خصوصية العلاقات بين الحزب الفاشي وجهاز الدولة القمعي**. فالفاشية، أساسا وأصلا، خارجية المنشأ لهذا الجهاز. اذ على الرغم من التواطؤ القائم بين الاثنين إلا ان الاداة الرئيسية للوصول الى السلطة، تبقى جهازا خارجيا عن جهاز الدولة القمعي المغزو من خارجه. أي ان الانصهار بين الحزب الفاشي وجهاز الدولة لا يحدث ابدا.

وهنا يميز (بولانتزاس) بين فترتين. في الفترة **الاولى** من وجود الفاشية في السلطة، يهيمن الحزب الفاشي على جهاز الدولة القمعي (الجيش، الادارة، الشرطة، القضاء) رغم استمرار وجود صراعات هامة بينهما. اما في المرحلة **الثانية** من الفاشية المستقرة، فيسيطر جهاز الدولة، الذي احسن تغييره، على الحزب الفاشي الذي اصبح تابعا له [58].

3. **لا تتم سيطرة جهاز الدولة، في هذه المرحلة من الفاشية المستقرة، كيفما اتفق، بل يتم ذلك من خلال اعادة تنظيم فروع جهاز الدولة**، حيث يسيطر نوع خاص من جهاز الدولة القمعي على سائر الفروع وبالتالي على مجمل أجهز الدولة، بما فيها الاجهزة الآيديولوجية، وهذا الفرع هو **البوليس السياسي**. ويشير (بولانتزاس) هنا وهو يوضح أهمية هذا التغيير الى ملاحظة لماحة قوامها انه "وحينما يضاف الى تعبير "البوليس" تعبير "السياسي" فان ذلك لا يهدف الى الاشارة الى اهمية القمع السياسي فحسب، وانما التأكيد على الدور الايديولوجي البالغ الاهمية، العائد الى الفرع البوليسي لجهاز الدولة الفاشية" [59].

4. **ان الفاشية المستقرة تترافق أيضا مع اعادة تنظيم العلاقات داخل اجهزة الدولة الايديولوجية**. فيشكل الحزب – العائلة- الدعاية، الثلاثية المسيطرة من بين اجهزة الدولة الآيديولوجية. في حين يلاحظ التقهقر الذي يصيب بعض اجهزة الدولة الآيديولوجية: الاجهزة المدرسية – الدينية خصوصا.

وقبل دخوله بتحليل الدولة الفاشية، يذكّر (بولانتزاس) بقضيتين رئيسيتين: " المعايير الملائمة أو الموافقة" لها والتي تجعلها نوعية، كشكل من أشكال الدولة وكشكل من أشكال النظام. ويشير هنا بسرعة الى أن **العوامل الاختلافية** لأشكال الدولة الرأسمالية هي:

أولا، علاقات الاقتصادي، السياسي والإيديولوجي ضمن مرحلة معينة.

ثانيا، الصفات العامة لصراع الطبقات في المرحلة التي تطابق التكوينات الرأسمالية. فالعوامل الاختلافية لأشكال النظام هي النماذج المجسِّدة للصراع السياسي للطبقات في ظروف محددة. هذه العوامل توَّضح، ضمن نطاق الدولة الرأسمالية من خلال سلسلة من المعايير مبرمجة بصرامة ودقة. هذه **المعايير**، فيما يتعلق **بشكل الدولة**، هي :

---

[57] لمزيد من التفاصيل قارن: نيكوس بولنتزاس، **الايديولوجية والسلطة – نموذج الدولة الفاشية** ...، مصدر سبق ذكره، ص 68 ولاحقا.
[58] المصدر السابق، ص 68.
[59] المصدر السابق، ص 69.

1. أشكال ونماذج تدخل الدولة في الاقتصاد وفي العلاقات الاجتماعية بشكل عام، وأشكال ونماذج الاستقلال النسبي للدولة بالنسبة للطبقات المسيطرة.

2. الدور، الأشكال، وعلاقتهما المتبادلة، وجهاز الدولة والأجهزة الآيديولوجية للدولة، وهذا ما يتطابق مع تغييرات في القانون الذي ينظم بدقة هذه العلاقات والأشكال.

3. العلاقة العامة للفروع داخل جهاز الدولة نفسه، وهذا ما يطابق في الدولة الرأسمالية العلاقة العامة (التنفيذية ـ التشريعية).

4. العلاقة العامة داخل الأجهزة الآيديولوجية للدولة.

أما فيما يتعلق **بأشكال النظام**، فهذه المعايير هي:

1. **الدرجة** التي عليها تقدم الصفات العامة لشكل ما للدولة.

2. **الشكل الخاص** الذي تغطيه هذه الصفات: العلاقات بين مختلف فروع جهاز الدولة فيما بينها، مختلف الأجهزة الآيديولوجية للدولة فيما بينها، وعلاقات دقيقة بين الاثنين تحت هيمنة وسيطرة واحد من هذه الفروع، وبشكل خاص، دور الأحزاب السياسية و تمثيل الموالين للطبقة المسيطرة يلعب دورا جوهريا.

3. في النهاية الدولة الفاشية، كما هو حال الأنظمة الأخرى الاستثنائية (البونابرتية، الدكتاتوريات العسكرية)، لديها صفاتها وطبائعها الخاصة والجوهرية.

3. نموذج دولة الاستثناء

في كتابه **"أزمة الديكتاتوريات"**، يتطرق (نيكوس بولنتزاس) الى العوامل التي أدت إلى سقوط الانظمة العسكرية في **اليونان والبرتغال وإسبانيا** في السبعينات من القرن الماضي، ويعيد فيه النظر في التحاليل الماركسية السائدة وقتها عن الثورات الشعبية والعلاقة مع المركز الامبريالي ومسألة الانتقال الديمقراطي.[60]

وفي عمله: **"الايديولوجية والسلطة – نموذج الدولة الفاشية"**، يطرح نيكوس بولنتزاس، **عدة فرضيات عامة** حول **نموذج دولة الاستثناء** [61].

1. **اشكال تدخل الدولة**. ينتمي نموذج دولة الاستثناء، لدولة رأسمالية ما، على الدوام، الى نمط الدولة الرأسمالي، ليس فيما يخص سلطة الدولة فحسب، وانما فيما يخص اشكالها المؤسسية أيضا. ومن هنا فإن نموذج دولة الاستثناء، وبسبب من الفترة والازمة التي ينتمي إليها، يتدخل بشكل عام، بطريقة مميزة، في " الاقتصادي "، من اجل ان يلائم ويصحح النظام، بمواجهة تشريك القوى المنتجة. والذي يميز دولة الاستثناء هنا، هو ليس درجة تدخلها، بل **الاشكال** forms التي يتم التدخل في اطارها.

أما فيما يخص **الاستقلال الذاتي النسبي** لنموذج دولة الاستثناء، حيال الطبقات والفئات المسيطرة، فإن له اهمية خاصة ومميزة لكونه حصيلة الأزمة السياسية وتوازن القوى، الذي ينتمي هذا الاستقلال النسبي إليهما معا. وهو على أية حال، استقلال ذاتي نسبي ضروري لدولة الاستثناء من اجل **اعادة تنظيم**

---

[60] لمزيد من التفاصيل قارن: نيكوس بولانتزاس، **أزمة الدكتاتوريات (اليونان، البرتغال، اسبانيا)**. مصدر سبق ذكره..

[61] لمزيد من التفاصيل قارن: نيكوس بولنتزاس، **الايديولوجية والسلطة – نموذج الدولة الفاشية**..، مصدر سبق ذكره، ص 31 ولاحقا.

توازنات الكتل الموجودة في السلطة، ومن اجل **اعادة تنظيم الهيمنة**، وذلك ضمن اطار الازمة السياسية، التي غالبا ما تبرز فيها الطبقات المساندة، كقوى اجتماعية.

2. **تعديل العلاقات بين الجهاز القمعي والاجهزة الآيديولوجية**. ان الاستقلال الذاتي النسبي للأجهزة الآيديولوجية، في سائر نماذج الدولة الرأسمالية، يعود من بين اسباب أخرى، الى الوقائع التالية:
- ان الطبقات أو أجنحة fractions من التكتل الحاكم، مختلفة عن الطبقة او الجناح المهيمن، تمسك بالسلطة داخل هذه الاجهزة.
- للجماهير الشعبية موقع خاص ضمنها (الاحزاب، النقابات .. الخ).

ان الدور الحاسم للدولة الاستثنائية في اعادة تنظيم الهيمنة، يتطلب:
- **تقنينا خاصا** "لتوزع" السلطة داخل هذه الاجهزة.
- **الرقابة الصارمة** على مجمل انظمة الدولة من قبل "الفرع" أو الجهاز الذي تمسك السلطة فيه، الطبقة او الفئة المتصارعة من اجل بسط هيمنتها.

غير انه ومن جهة اخرى فان تقنين الاستقلالية النسبية للأجهزة الآيديولوجية، يعود أيضا، في حالة دولة الاستثناء، الى الازمة الآيديولوجية المرافقة للازمة السياسية، وبالتالي الى التدخل الخاص للآيديولوجيا الذي يضاعف القمع المتعاظم للطبقات الشعبية.

- من **أول العوامل** التي لا بد من الاشارة إليها ايضا، هو أن **الدور المتعاظم للقمع الجسدي ترافق بالضرورة مع تدخل خاص للآيديولوجيا، لتبرير "مشروعية" هذا القمع**... ان سائر نماذج الدولة الرأسمالية تتيح ممارسة القمع الجسدي في حالات دقيقة يصل إليها الصراع الطبقي. وهي تتيح ذلك بواسطة شبكة قضائية " دستورية " وبحدود واسعة: ان " الديمقراطيات " تتدبر امرها جيدا في هذا المجال !
ان اللجوء الى دولة الاستثناء، يصبح اذن ضروريا، ليس حين تمنع القواعد القانونية الموضوعة هذا القمع وانما خصوصا حين يستحيل حدوث التدخل الآيديولوجي المرافق له عبر الاطار المؤسسي لسائر نماذج الدول.
- واضافة لذلك، فان **الحاجة الماسة لتدخل الآيديولوجيا**، تبرز في حالة ازمة الآيديولوجيا السائدة. ويتعين على دولة الاستثناء حينها، ان تلعب دورا خاصا موازيا في تنظيم الآيديولوجيا السائدة.

ان ترابط هذين العاملين هو **جذر** التقنين الذي تمت الاشارة إليه أعلاه.

في سائر نماذج الدول، تتكون الآيديولوجيا السائدة، داخل الاجهزة الآيديولوجية بواسطة "موظفي الآيديولوجيا العضويين" للطبقات السائدة، وبفعل الرابط التمثيلي المباشر الذي يربط هؤلاء الموظفين بتلك الطبقات. انها آيديولوجيا تترسخ من منفذ هذه الاجهزة. لكن في نماذج الدول التي لا تنتمي الى وجود ازمة سياسية – آيديولوجية، فانه غالبا ما تتميز هذه الآيديولوجيا من بعض الوجوه، عن الآيديولوجيا السائدة: مثلا هناك آيديولوجيا داخلية خاصة في جهاز الادارة "البيروقراطية" للدولة، في الجيش، في الكنيسة، في النظام المدرسي... الخ [62]. وهذا عائد الى جملة عوامل، من بينها:

أ. **اختلال هذه الاجهزة** بوصفها مواقع للتناقضات بين الآيديولوجيا والنظم الآيديولوجية الفرعية المختلفة.
ب. **التناقضات القائمة داخل هذه الاجهزة نفسها**، فيما بين الشرائح الاجتماعية لـ "موظفي الآيديولوجيا العضويين"، العاملين على تنظيم الهيمنة، انطلاقا من علاقة تمثيل مباشرة – عضوية بالمعنى المستخدم

[62] قارن: نيكوس بولنتزاس، **الايديولوجية والسلطة – نموذج الدولة الفاشية**، المصدر السابق، ص 38.

من قبل غرامشي – مع الطبقة او الفئة المهيمنة من ناحية، وأولئك الخاضعين لآيديولوجيات أخرى من ناحية ثانية [63].

أما فيما يخص نموذج دولة الاستثناء، فالملاحظ، أنه ضمن اطار الازمة الآيديولوجية – السياسية، هناك انقطاع للرابط المباشر القائم بين الطبقة او الفئة المهيمنة وممثليها السياسيين والآيديولوجيين على حد سواء. اذ ذاك تتطابق الآيديولوجيا الداخلية الخاصة "المفرزة" من قبل اجهزة الدولة، و الآيديولوجيا السائدة. ويتماهى "موظفو الايديولوجيا" المرتبطين بالطبقة او الفئة المهيمنة في الآيديولوجيا الداخلية الخاصة بالأجهزة بينما يستبعد منها اولئك المرتبطين بآيديولوجيا أخرى.
وبشكل متوازٍ مع هذا الأمر، يتم اخضاع مجمل اجهزة الدولة الى هذه الآيديولوجيا الداخلية المتطابقة مع الآيديولوجيا السائدة، وهي الآيديولوجيا المتوافقة مع تلك العائدة الى الفرع او الجهاز المهيمن على السواء. وكمثال على ذلك "عسكرة" المجتمع ومجمل الاجهزة – الجيش – "بقرطة" المجتمع ومجمل الاجهزة – الادارة – " كهنة " المجتمع ومجمل الاجهزة – الكنيسة - [64].

3. **تبدل موقع الفرع أو الجهاز المسيطر**: في اطار التوازن الجديد الذي يقوم بين الجهاز القمعي والاجهزة الآيديولوجية، من جراء اعادة التنظيم الشاملة للدولة، فإن تحقق الغلبة لأحد هذين الجهازين هو الذي يحدد خصوصية نماذج انظمة دولة الاستثناء. فيمكن وحسب توازن القوى وتوزع السلطة الطبقية داخل انظمة الدولة، ان يمسك بزمام السيطرة:
أ. **جهاز الدولة القمعي بذاته أو احد فروعه** – الجيش في حالة الدكتاتوريات العسكرية، الادارة المدنية في حالة البونابرتية، البوليس السياسي في حالة الفاشية المستتبة أو المستقرة.
ب. **احد اجهزة الدولة الآيديولوجية**: مثلا الحزب في الفترة الاولى لوجود الفاشية في السلطة، او الكنيسة في حالة الدكتاتوريات "الاكليريكية – العسكرية" [65].

وفي هذا الصدد، يمكن ابراز **خاصيتين أساسيتين** لنموذج دولة الاستثناء:
- في سائر نماذج الدولة الرأسمالية، يمسك جهاز الدولة بالمعنى الحصري، بزمام السيطرة على أجهزة الدولة الآيديولوجية. ويتم ذلك بأشكال متنوعة – سواء اكانت ظاهرة او خفية – وتبدو الحالة شديدة الوضوح بالنسبة للأحزاب السياسية التي لا تشكل في نماذج الدولة هذه، سوى قنوات توصيل تابعة، بوصفها أجهزة دولة آيديولوجية، لجهاز الدولة القمعي. ... تلك هي على اية حال، أحد الاسباب التي دفعت بالأدبيات الكلاسيكية الى الاهتمام بتحليلها.

اننا نشهد في نموذج دولة الاستثناء ما يلي:
- **حدوث انقلاب في توازنات القوى داخل التكتل الحاكم** واكتساب الطبقات المساندة للدولة لدور خاص غالبا ما ترتديه اثناء مفاصل الدولة: دور " القوى الاجتماعية " ومن المعروف ان الاجهزة الآيديولوجية هي الموقع المفضل لهذه الطبقات المساندة.
- **ممارسة الدولة لدورها الجديد**، المشار إليه اعلاه، في **اعادة تنظيم الهيمنة الآيديولوجية**.

هكذا، قد تصل احيانا اعادة تنظيم أجهزة الدولة، في حالة دولة الاستثناء، الى الحد الذي يمكن لأحد الاجهزة **الآيديولوجية** من السيطرة على مجمل تنظيم الدولة.

- **ان اجهزة الدولة والاجهزة الآيديولوجية تتباين في مظهرها الرئيسي**: فهو **قمعي** بالنسبة للأول، **وآيديولوجي** بالنسبة للأخريات. اما في حالة دولة الاستثناء، وحتى في نماذج انظمتها التي يبسط فيها احد

---

[63] **المصدر السابق**، ص 39.
[64] قارن: نيكوس بولنتزاس، **الايديولوجية والسلطة – نموذج الدولة الفاشية**، مصدر سبق ذكره، ص 40.
[65] المصدر السابق، ص 41.

فروع جهاز الدولة بالمعنى الحصري سيطرته، فإن لإعادة تنظيم مجمل انظمة الدولة، نتائج خاصة تترتب ضمن اطار التوازن الجديد في علاقة الاجهزة الآيديولوجية بجهاز الدولة بالمعنى الحصري.

4. **تعديلات في التنظيم القضائي: التقنين والحدود**

تتميز دولة الاستثناء بتعديل ذي دلالة للجهاز القضائي، غالبا ما يعبر عنه بالتمييز بين "دولة القانون" و "الدولة البوليسية". ان التمييز النسبي بين "القانون" و " الدولة " (وتحديدا ماركس في "نقد برنامج غوتا) [66] يبدو كالتالي: فمن جهة، تكرس الانظمة القضائية علاقات الملكية والتبادل وتؤمن اعادة إنتاج شروط الإنتاج، وذلك وفق طرائق خاصة بها. ومن جهة أخرى، ترتدي الانظمة القضائية دورا سياسيا مباشرا، فهي تلعب دورا مباشرا في صراع الطبقات السياسي... فمن هذه الزاوية، تؤبد الانظمة القضائية الرأسمالية، وتكرس السيطرة الطبقية، وهي تفعل ذلك وفق طرائق خاصة تتحدد في مجرى الصراع الطبقي. ويموّه القانون، من الزاوية الآيديولوجية، السيطرة الطبقية. وهو فيما يقوم بذلك، يؤدي دوره على وفق **وجهتين اساسيتين**[67]:

- **ينظم القانون ممارسة أجهزة الدولة للسلطة السياسية كما ينظم عملية الوصول الى هذه الاجهزة**. ويتم له ذلك عبر مجموعة من القواعد العامة، الشكلية، المجردة، المقننة بدقة، والمحددة بوضوح يتيح "التبصر". فالقانون، بمواجهة تكتل حاكم مؤلف من طبقات وفئات مسيطرة مختلفة، انما ينظم علاقات هذه الطبقات والفئات داخل أجهزة الدولة بما يتيح هيمنة احدى الطبقات او الفئات على الأخريات. ويتيح القانون بذلك، توازن القوى داخل التحالف الحاكم دونما انقلابات في الدولة، وعدم المساس بـ "غلاف الدولة"، على حد قول (لينين)، وبذلك فالأنظمة القضائية تحتاط مسبقا للتغيرات، بامتلاكها لقواعدها الخاصة بهذا الشأن: تلك هي المهمة الرئيسية للدستور !.

وبقدر ما ينظم القانون لعبة السلطة من طرف الطبقات السائدة، فهو ينظمها من طرف الطبقات المسودة على السواء. وبينما يرتب، وفق قوانينه، استحالة وصول الاخيرة الى السلطة، فإنه يخلق لها وهم وجود امكانية من هذا القبيل.

- **يرسم القانون حدود ممارسة الدولة لسلطتها، أي حدود تدخل اجهزة الدولة**. صحيح ان هذه الحدود، تتخذ شكل الخط الفاصل بين المجال " الخاص " والمجال " العام "، إلا انها تعبر عن توازن القوى، وهو بالحصيلة توازن طبقي. وبهذا المعنى فإن الحدود الموضوعة من قبل القانون هي في الوقت نفسه تعبير عن **التقنين** الذي يفرضه نضال الجماهير الشعبية على ممارسة سلطة السيطرة الطبقية.

أما من جهة الطبقات او الفئات المسيطرة، فالقانون بالحدود التي يرسمها، يعبر عن توازن القوى القائم داخل التكتل الحاكم. ويجسد القانون خصوصا، على شكل حدود موضوعة على التدخل المتبادل فيما بين مختلف اجهزة الدولة حيث تمسك بالسلطة طبقات وفئات مختلفة. ذلك هو جوهر مسألة الفصل بين "السلطات الثلاث"، التنفيذية والتشريعية والقضائية.

5. **المركزية والتناقضات الداخلية**: توازي الشبكات والقنوات. ان الصراع الطبقي داخل أجهزة نماذج دولة الاستثناء، لا يتجسد بالطريقة نفسها كما في سائر نماذج الدولة الرأسمالية.

ويعود الشكل المتباين في التعبير عن الصراع الطبقي داخل دولة الاستثناء، الى التعديلات اللاحقة لتنظيم الدولة، وهي تعديلات متعلقة بحد ذاتها بملامح الازمة السياسية: اعادة تنظيم الهيمنة، وتوازن القوى داخل تكتل حاكم غير مستقر ومخلخل التنظيم سياسيا، انبعاث الطبقات المساندة كقوى اجتماعية – وتحديدا البرجوازية الصغيرة، حالة التوازن بين القوتين الاساسيتين التي ترافق احيانا الازمة السياسية.

في دولة الاستثناء نحن امام تناقضات حادة داخل كل جهاز وفرع أو أكثر، كما نحن امام تناقضات بين الفروع والاجهزة. وهذه " التناقضات الداخلية " - وهي تعبير عن الصراع الطبقي القائم – في دولة

---

[66] كارل ماركس، نقد برنامج غوتا...، مصدر سبق ذكره.

[67] قارن: نيكوس بولانتزاس، **الايديولوجية والسلطة – نموذج الدولة الفاشية**، مصدر سبق ذكره، ص 46 ولاحقا

الاستثناء، والمحتدم خلف واجهتها الموحدة والمركزة: وتتجسد التناقضات الداخلية تحت مظهر حرب الكواليس بين " الفرق " او " مجموعات الضغط " [68].

ولابد من الاشارة هنا الى ان اللحمة الداخلية وهيكل دولة الاستثناء ، الآيديولوجي والقمعي، مبنيان على اساس من اقتسام حساس جدا بين مختلف الفروع والاجهزة والزمر المتشابكة الى حد كبير، تتكرر وتتسلسل مراتب وظائفها ومجالات اختصاصها. وكل اعادة تنظيم، مهما كان بسيطا، يؤثر مباشرة في مجموع الدولة، نظرا لعدم استقرارها المستمر تجاه صراع الطبقات الذي ارادت تجميده، بما في ذلك الصراع بين طبقات واجزاء الكتلة الحاكمة [69].

6. يمتاز نموذج دولة الاستثناء "ببقرطة" حادة، وهذه البقرطة تغلف اساسا نمطا في آلية عمل جهاز الدولة عائد الى الآيديولوجية الداخلية الخاصة بهذا الجهاز. وبحسب بولانتزاس فإن لكل دولة مؤشرات بقرطة وان بدرجات متفاوتة غير ان هذا المؤشر مرتفع بشكل خاص في دولة الاستثناء، ويرجع ذلك الى سببين [70]:

أ. **دور "القوى الاجتماعية" الذي غالبا ما تلعبه الطبقات – المساندة للدولة، وتحديدا البرجوازية الصغيرة**. ان هذه الطبقات تتغلغل بكثافة في أجهزة الدولة، التي تتضخم بشكل "مشوه" و "طفيلي"، وهي ايضا تصيب بحدة آيديولوجيا هذه الاجهزة، الداخلية الخاصة.

ب. **التعليق المعمم لمبدأ الانتخاب**.

علما ان بولانتزاس يستدرك بالقول ان مؤشر البقرطة هذا يختلف باختلاف اشكال النظام في دولة الاستثناء ووفق مراحلها، ووفق التعديل في توازنات القوى والعلاقات بين هذه الاجهزة.

7. واخيرا، ان الصراع الطبقي داخل اجهزة نماذج دولة الاستثناء، لا يتجسد بالطريقة نفسها كما في سائر نماذج الدولة الرأسمالية. ويرجع بولانتزاس ذلك الى ان التناقضات والخلافات بين الفروع والاجهزة تستمر في ظل دولة الاستثناء ولكنها تتخذ شكلا مختلفا، نتيجة دوام الصراع الطبقي والتناقضات في دولة الاستثناء [71]. ففي حالة هذا النمط من الدولة يلاحظ، وبدرجات متفاوتة، توازٍ مميز لشبكات السلطة واستعادة دائمة لوسائط حركتها، غير ان العلاقات فيما بينها تبقى خفية. ان هذه "التناقضات الداخلية" هي تعبير عن الصراع الطبقي القائم في دولة الاستثناء والمحتدم خلف واجهتها الموحدة والممركزة، علما ان التناقضات المذكورة تتجسد تحت مظهر ما اسماه (بولانتزاس) **حرب الكواليس** بين "الفرق" او "مجموعات الضغط". ولا يجوز التقليل من شأن هذه التناقضات فهي ميدان ومناسبة لحدوث انشقاقات بالغة الحدة أحيانا.

وثمة نقطة مهمة هنا لابد من الاشارة إليها وهي ان الدولة "الاستثنائية" تتطور لكي تعيد تنظيم الكتلة الحاكمة وعلاقاتها مع الشعب استجابة لأزمة سياسية وآيديولوجية لا يمكن أن تحل من خلال الوسائل الديمقراطية العادية. ولكنها تميل أيضا إلى أن "تجمد" توازن القوى القائم وقت تكوينها وهي تثبت من ثم أنها تفتقر إلى المرونة في مواجهة التناقضات والاضطرابات الجديدة.

ويمكن لشكل الدولة هذا في أفضل الأحوال أن يحتفظ بقدرة معينة على المناورة حين يلبي ثلاثة شروط هي :

---

[68] المصدر السابق، ص 62-63.

[69] قارن: نيكوس بولانتزاس، **أزمة الدكتاتوريات (اليونان، البرتغال، اسبانيا)**...، مصدر سابق، ص 97.

[70] نيكوس بولنتزاس، **الايديولوجية والسلطة – نموذج الدولة الفاشية**، مصدر سابق، ص 60.

[71] المصدر السابق، ص 62

1. يتعين أن يوجد **جهاز سياسي** ليركز ويؤطر الدعم الجماهيري (على سبيل المثال الحزب الفاشي والاتحادات النقابية)؛
2. يتعين أن توجد **أحزمة الاتصال وشبكات السلطة الموازية** لتسهيل التغيرات السريعة في توزيع السلطة استجابة لـ "البرلمانية السوداء" (حسب تعبير غرامشى) التي ترتبط بالصراعات الخفية بين الجماعات أو المصالح المتنافسة؛
3. يتعين أن تُطور **آيديولوجية** يتأتى لها أن تخترق الطبقة (الطبقات) الخاضعة وكذلك الطبقة (الطبقات) المهيمنة وهكذا تفعل فعلها بوصفها مادة تماسك "أسمنت التكوين الاجتماعي". تكون مثل هذه الأنظمة في أسوأ الأحوال، معزولة عن الجماهير، وتفتقر إلى أي أجهزة سياسية آيديولوجية متخصصة لتؤطر وتسيطر على الدعم الجماهيري، وهي تبدي للعيان توزيعا فظا لسلطة الدولة بين "العشائر" و "الزمر" و "الإقطاعات" وتفتقر إلى أية آيديولوجية قادرة على صنع تلاحم أجهزة الدولة حتى تغدو كتلة قُدت من صخرة واحدة. وينجم عن ذلك تشوش السياسات غير المتسقة نحو الجماهير حينما تجهد لتحييد معارضتها وفي التسويات الآلية المحضة، والتحالفات المؤقتة/ وتسوية الحسابات بين مصالح "الجماعة الاقتصادية" داخل الكتلة الحاكمة.

وبالمقابل فإن هذا يزيد من حدة التناقضات الداخلية لأجهزة الدولة ومن عدم مرونتها تجاه الأزمات السياسية و/أو الاقتصادية. هاتان الحالتان تعرضهما الدول الفاشية والدكتاتوريات العسكرية على التوالي، ولكن لا يزال يتعين التأكيد، أنه على الرغم من الاختلافات المهمة بينهما، فلا يمكن لأي منهما أن تؤمن التنظيم العضوي المرن للقوى الاجتماعية وتداول الهيمنة وهو الأمر الممكن في ظل الديمقراطيات البورجوازية [72].

ومن جهة اخرى فقد أثّرت تحليلات (بولانتزاس) بشأن الدول "الاستثنائية" أيضا على مناقشته اللاحقة للدولة "العادية" [73]. فقد رأى بأن الشكل الجديد للدولة الرأسمالية يتمثل في "نزعة الدولة التسلطية" Authoritarian statism وحدّد ميلها التطوري الأساسي بوصفه سيطرة دولة "مكثفة" على كل مجال في الحياة الاقتصادية – الاجتماعية مقترنا بتدهور جذري في مؤسسات الديمقراطية السياسية وتقليص متعدد الأوجه للحريات "الشكلية". وقد برهن (بولانتزاس) على نحو أكثر خصوصية بأن العناصر الرئيسة لـ "نزعة الدولة التسلطية" وما يستتبعها بالنسبة للديمقراطية التمثيلية تتضمن:

أولا، انتقالا للسلطة من السلطة التشريعية إلى التنفيذية، وتركيزا للسلطة داخل الأخيرة؛

ثانيا، اندماجا متزايداً بين فروع الدولة الثلاثة – التشريعية، التنفيذية والقضائية- مقترنة بتدهور حكم القانون؛

ثالثا، التدهور الوظيفي للأحزاب السياسية بوصفها المُحاور المميز للإدارة والقوى القائدة في تنظيم الهيمنة،

---

[72] لمزيد من التفاصيل قارن: بوب جيسوب، **النظريات الماركسية المعاصرة حول القانون والدولة والآيديولوجية القانونية السياسية**، ...، مصدر سبق ذكره.

[73] ورد ذلك في العديد من اعماله. لمزيد من التفاصيل قان على سبيل المثال:
نيكوس بولنتزاس، **الايديولوجية والسلطة – نموذج الدولة الفاشية**، مصدر سابق؛ كذلك: نيكوس بولانتزاس، **أزمة الدكتاتوريات (اليونان، البرتغال، اسبانيا)**...، مصدر سابق؛ كذلك: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**...، مصدر سابق؛ كذلك:
Poulantzas, Nicos (1969) 'The Problem of the Capitalist State', *op,cit*,
Poulantzas, Nicos (1973) *Political Power and Social Classes*, op, cit,
Poulantzas, Nicos (1978) *State, Power, Socialism*, op, cit.

رابعا وأخيراً، **نمو الشبكات الموازية** مخترقة التنظيم الشكلي للدولة وممارستها نصيبا واضحا في أنشطته.

واستنادا الى ذلك استخلص (بولانتزاس) استنتاجا قوامه أن ملامح "استثنائية" معينة تتطور إلى جانب العناصر العادية لهذا النظام رداً على عدم الاستقرار الدائم للهيمنة البورجوازية والتكثف العام للميول الكامنة باتجاه أزمة السياسة والدولة. وقد لاحظ بصفة خاصة نمو شبه جهاز دولة قمعي احتياطي يتجلى دوره في الضبط الوقائي للصراعات الشعبية والتهديدات الأخرى التي تواجه الهيمنة البورجوازية، وكذلك نمو حزب "دولة" سائد يتقوم دوره في التصرف كمفوض سياسي في قلب الإدارة ليؤمن خضوعها لقمم السلطة التنفيذية ونقل آيديولوجية الدولة التسلطية للجماهير الشعبية ومن ثم تعزيز الشرعية الاستفتائية على الشكل الجديد للدولة [74].

يفرض هذا التركيب للملامح "العادية" و"الاستثنائية" حدوداً معينة على النضال الديمقراطي. وتماما كما يمكن للدولة الاستثنائية بالمعنى الدقيق أن تثبت كونها فظة وغير مرنة في مواجهة ميول الأزمة المتقلبة باستمرار، والتناقضات والصراعات، فإن هناك أيضا فظاظة نسبية معينة في شكل الدولة الجديد بحيث يغدو هشاً ويميل إلى الضعف وعدم الفعالية. وهذا ما دفع بولانتزاس الى القول "أن دولة الاستثناء، شأن سائر لدول الرأسمالية ليست سوى صرحا ضخما اساسه من طين" [75].

ورغم الاشادة بما انجزه (بولانتزاس) بشأن تقويمه الأصيل لشكلي الدولة الرأسمالية "العادية" و"الاستثنائية"، حيث قدم تحليلات ملهمة لآثار مختلف الأشكال المؤسساتية والتنظيمية على الصراع الطبقي السياسي الا ان (جيسوب) اشار الى ان ما يواجهنا ليس فقط هو عدم تطور المفهوم الحاسم عن "الهيمنة" قياسا بالوزن التفسيري الذي خصص له، وإنما الحجج على المزايا المدعاة للأشكال "العادية" ، التي جرى التأكيد عليها، واعتمدت كبرهان على خطأ معالجة الأنظمة الاستثنائية. فقد تأكدت هذه المشاكل في مناقشة بولانتزاس لـ "نزعة الدولة التسلطية". فبولانتزاس لا يقدم هذا الشكل للدولة بوصفه هجينا من عناصر عادية واستثنائية فحسب (يفترض تمفصلها تحت هيمنة العناصر العادية)، وإنما يصر أيضا على أن نزعة الدولة التسلطية تقود إلى تدهور في الديمقراطية التمثيلية (الشكل النموذجي أو العادي نظريا للدولة البورجوازية) دون أن يعين كيف تحل أشكال جديدة للمشاركة الديمقراطية لتصون الإطار الديمقراطي. وكل دليل يورده يشير إلى تدهور الديمقراطية وليس إلى تحولها الداخلي. أضف إلى ذلك، بينما تتطلب المبادئ النظرية والمنهجية التى يتبناها (بولانتزاس) أن يبين كيف يستتبع تطور "نزعة الدولة التسلطية" قطيعة أو انقطاعا في العملية السياسية، فهو يعترف بأنها تتضمن بصفة أساسية إبراز الميول المعاصرة للرأسمالية الاحتكارية ومن ثم فهى سمة للدولة التدخلية وكذلك شكل الدولة الجديد. ويضيف جيسوب ان تقويم بولانتزاس "لنزعة الدولة التسلطية" هو تقويم وصفي بصفة جوهرية في هذا الصدد: فهو يخفق في تطوير أي من هذين العاملين التفسيريين المحتملين بأي قدر من التفصيل ويتركهما بوصفهما تأكيدين مجردين [76].

---

[74] Poulantzas, Nicos (1978). *State, Power, Socialism,* op, cit,, pp 210-212, 233-237

[75] **المصدر السابق**، ص 63.

[76] لمزيد من التفاصيل قارن: بوب جيسوب، **النظريات الماركسية المعاصرة حول القانون والدولة والأيديولوجيا القانونية السياسية**.. مصدر سبق ذكره.

المبحث الثالث: مقاربة سمير أمين

في أحد أعماله اشار سمير أمين ان مؤلفاته " تتناول ثلاث مجموعات من القضايا: أ- تحليلات عينية لأوضاع بلدان من العالم الثالث (مصر، المغرب، افريقيا الغربية، الكونغو)، ب- نظرية التراكم الرأسمالي في بعده العالمي، جـ - تأويلا للمادية التاريخية" [77].

يفترض التعرف على مقاربة سمير امين **الانطلاق** من ثلاثيته المعروفة: **"التراكم على الصعيد العالمي"** [78]، و**"التطور اللامتكافئ"** [79]، و **"التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة"** [80]، وقد طور سمير أمين نظرية اقتصادية اشتهرت باسم "نظرية المركز/ الأطراف". فالأطراف – حسب (أمين) " هي تلك المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تتبلور الى مراكز. فهي إذن تلك المناطق التي لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم، فهي تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى التراكم المحلي فيها واتجاهاته" [81]. وبعد ذلك أثرى (أمين) المكتبة الاقتصادية والسياسية بعدد كبير من الكتب والأبحاث والمقالات والدراسات التي ساهمت في تطوير الفكر والاقتصاد السياسي الماركسي، وارتبطت باسمه قضايا بحثية كثيرة على رأسها، اضافة الى اشكالية "المركز" و "الأطراف"، العولمة البديلة، والتحالف الوطني الشعبي، وتحالف الجنوب، ونمط الإنتاج الخراجي، والتجربة الصينية وتطوراتها و "اليسار البديل".. الخ، مما جعلته تلك الاعمال مرجعاً لليساريين والديمقراطيين والوطنيين عموما، وأحد أبرز الملهمين لمناهضي العولمة بطبعتها الرأسمالية والمناضلين من اجل عولمة بديلة.

كعادته، لم يرتكن سمير أمين للمسلمات الجاهزة ولا الى الإجابات المبتورة، بل على العكس من ذلك نراه دائماً في مقدمة مقتحمي المواقع الفكرية الساخنة، ناقداً ومتسائلاً ومشككاً في الكثير من أطروحات الفكر المهيمن و "مسلماته"، متصادماً ومفنداً، على أساس علمي رصين، تلك الأطروحات، كاشفاً مضامينها الإيديولوجية. وفي العديد من الكتب التي صدرت له وخصوصا في العقدين الأخيرين، وليس وحدهما طبعا، حيث يبدو خطاب الوهم الإيديولوجي مسيطراً، بدا **سمير أمين** على درجة عالية من الوضوح الفكري، عند معالجته للعديد من **الإشكاليات**، سواء القديمة منها أو الجديدة التي لم تنتهي حولها **زوابع** النقد والسجالات التي يشتبك فيها العلمي بالآيديولوجي، والحقيقة بالوهم.

ست إشكاليات أساسية

1. أولى الإشكاليات التي عالجها **سمير أمين** في العديد من أعماله الأخيرة هي إشكالية " **الثابت والمتغير في الفكر الاقتصادي المهيمن"** حيث نراه يقدم عرضاً مكثفاً للظروف التي خلقت جواً مناسباً لترويج أطروحات ما يسمى بـ " الاقتصاد الخالص "، حتى أصبح هذا العلم المزعوم يطرح نفسه بصفته " فكراً أحادياً لا بديل له ".

في مسعاه لفك ألغاز هذه الإشكالية، **انطلق** سمير أمين من الإشارة الى أن وجود **خطابين تعارضا** خلال القرنين الذين يتكون منهما تاريخ الرأسمالية المعاصرة، من دون أن ينتصر أحدهما على الآخر، أو أن ينجح أحدهما في إقناع أصحاب الآخر.

فهناك **الخطاب المحافظ** الذي يضفي مشروعية على النظام الاجتماعي الرأسمالي بصفة أساسية، وهناك **خطاب الاشتراكية** المعارضة الذي ينتقد الأول نقداً جذرياً أو جزئياً، بدرجات مختلفة حسب

---

[77] انظر: سمير أمين، **الطبقة والامة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية**...، مصدر سابق ص 5.

[78] سمير أمين، **"التراكم على الصعيد العالمي - نقد نظرية التخلف- "**. ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار ابن خلدون، الطبعة الثانية، 1978).

[79] سمير أمين، **"التطور اللامتكافئ- دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية"**. ترجمة برهان غليون (بيروت: دار الطليعة، 1973).

[80] سمير أمين، **"التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة"**. ترجمة عادل عبد المهدى (بيروت: دار الحقيقة، 1974).

[81] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، 1988)، 24.

المدرسة التي ينتمي إليها.

في إطار **الفكر البرجوازي** سنجد أن **التيار** الذي **يتكيف** مع مقتضيات المرحلة تكيفاً فعالاً هو الذي يصير في هذه المرحلة فكراً وحيداً مهيمناً. هذا بينما **أشكال** الفكر الناقد تظل عادة **متعددة** لأن هذا الفكر لا مرجعية له في نظام قائم بل أن مرجعيته هي مشروع حكم آخر، احتمالي فقط وبالتالي خاضع لتصورات متنوعة. بيد أن **المرحلة** التي امتدت من **1917 الى 1990**، كما يؤكد سمير أمين، اتسمت بوجود نظام حكم قائم بالفعل طرح نفسه بديلاً للرأسمالية. وهكذا استطاع تيار معين من **النقد** الاشتراكي أن يفرض نفسه بوصفه فكراً اشتراكيا وحيداً، وثيق الصلة بنظام الحكم السوفيتي. وعندما انهارت "التجربة السوفيتية" أنهار معها الفكر الوحيد للاشتراكية القائمة بالفعل، وانفتح من جديد باب التعددية في نقد الواقع الراهن. غير أن سمير أمين يستدرك مؤكداً على "أن هذه التعددية لم تأت بعد بالنتائج المطلوبة والمتبلورة في مشروعات بديلة متماسكة مطروحة في إطار نظم فكرية على قدر مواجهة التحدي".

اتخذ فكر الرأسمالية **أشكالاً خاصة** بكل مرحلة من التطور العام للنظام، بيد أن هذه الأشكال، بالرغم من خصوصياتها، قد ظلت متمحورة حول نواة ثابتة من المفاهيم والمناهج الأساسية. ولهذا فإن هناك ضرورة لكشف طابع هذه النواة الصلبة، وبالتالي تحديد المغزى الحقيقي لأشكال الخطاب الرأسمالي المتتالية. ويساعد هذا الإجراء في التعرف على ما هو ثابت وما هو متغير في التطور الرأسمالي، الأمر الذي يسمح بأن نضع صيغة الفكر الوحيد في أطرها التاريخية الحقيقية.

لتطوير هذه الأطروحة، **انطلق** سمير أمين من **ملاحظة عامة** مفادها أن الآيديولوجيا **الملائمة لمقتضيات الرأسمالية الأساسية هي بالضرورة** آيديولوجيات **ذات طابع اقتصادي مهيمن**، وبالتالي فإن خطاب النظرية الاقتصادية يحتل في هذا الفكر مكان الصدارة. ومن جهة أخرى تتسم هذه النظرية بالعديد من التناقضات هي ناتج التباس موقع هذه النظرية في الخطاب الرأسمالي، إذ أن خطاب الاقتصاد يتذبذب بين موقفين متطرفين. فمن جهة تبذل النظرية الاقتصادية مجهوداً جباراً لكي تتحرر من جميع الأبعاد الأخرى - أي غير الاقتصادية - لواقع المجتمع حتى تميل النظرية فيها الى أن تكسب طابعاً " خالصاً "، لدرجة تبدو وكأن الاقتصاد محكوم من قوانين اقتصادية بحتة. ولكن من جانب آخر تميل النظرية الاقتصادية الى أن تخدم الحكم القائم حتى تلهم ممارسات فعالة من أجل تأطير السوق وتدعيم موقع البلد المعني في المنظومة الرأسمالية العالمية.

لم يدخل **سمير أمين** في تفاصيل الأسباب التي تجعل خطاب الرأسمالية خطاباً اقتصاديا، ولكنه يكتفي بالقول أن هذا الطابع ناتج عن حاجة موضوعية جوهرية خاصة بهذا النظام. فالرأسمالية لا تكون إلا إذا توفر هذا الشرط، الأمر الذي يفترض بدوره انقلاب العلاقة بين مجال السياسة ومجال الاقتصاد وتغليب الثاني على الأول، بينما كان الوضع على العكس في النظم السابقة.

هكذا يصير خطاب أصحاب إيديولوجيا الرأسمالية **ثنائي الطابع**، يقول بمبادئ الاقتصاد الخالص من جانب، ثم يطور سلسلة من الاقتراحات الملموسة التي تمس مجال السياسة الاقتصادية من الجانب الآخر، دون الاعتراف بأن ثمة تناقضاً بين المنهجين.

ولتدقيق أطروحاته السابقة وإكسابها مغزى تاريخياً ملموساً، قام **(أمين)**، وفي أكثر من عمل، بعرض مكثف لتكوين **الفكر** الرأسمالي الوحيد **وسماته** في مرحلته المعاصرة.

خلال المرحلة التي تمتد من **عقد الثمانينات للقرن التاسع عشر الى عام 1945 اتخذ** الفكر الوحيد للرأسمالية **شكلاً** اقترح سمير أمين تسميته **بـ " فكر ليبرالي وطني للاحتكارات "**. المقصود بصفة **الليبرالية** هنا **اعتماد** هذا الفكر على **القناعة** بأن **الأسواق** (الاحتكارية بالطبع) هي **المسؤولة** بالأساس عن **ضبط** الاقتصاد من جانب **وممارسة** الديمقراطية السياسية البرجوازية من الجانب الآخر. أما **وصفها بـ "الوطنية"** فهو إشارة الى **تفوق اعتبار المصالح الوطنية** وعلى أساسه **إضفاء** مشروعية للسياسات التي تقوم الدولة بها من أجل **تدعيم** موقع الأمة في المنظومة العالمية. **تعتمد** الدولة على **تكتلات** اجتماعية تقودها مصالح الاحتكارات بالتحالف مع طبقات وسطى أو أرستقراطية من أجل عزل طبقة العمال الصناعيين. الدولة موجودة هنا من أجل **إدارة** التكتل المهيمن **وتأطير** الأسواق طبقاً لمقتضيات التحالفات المعينة، وكذلك إدارة المنافسة الدولية.

دخل هذا الفكر الوحيد في **أزمة** عندما دخل النظام القائم عليه في أزمة، أي عندما **أدى** احتدام المنافسة الاقتصادية الى **الاصطدام** العسكري في الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) وما تلا ذلك، أي ظهور **الإجابة الفاشية** خلال العقدين ما بين الحربين العالميتين: الأولى والثانية، يمثل **انزلاقا** في إطار منطق هذا الفكر الوحيد. أدى " **الانزلاق المادي – أي على الصعيد الاقتصادي** " الى " **انزلاق على الصعيد الفكري** " منتجاً **الإجابة الفاشية** لضبط الصراع ولكن بوسائل "**جديدة** " أكثر "حداثة" و "معاصرة"، ولكن هذه الصيغة – الفاشية – لم تصمد طويلاً، لأسباب معروفة، فجاءت الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) كوسيلة لحل الصراع بين الضواري الاستعمارية والقوى الجديدة الطامحة لابتلاع العالم وإدارته.

ولكن حسابات الحقل لا تعادل حسابات البيدر. فقد كان للحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من **نتائج** على الأرض آثارا مهمة لجهة التحولات في الفكر السائد. فقد أدى **انقلاب** ميزان القوى الاجتماعية لصالح الطبقات الشعبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لكي تصبح أطروحات **(كينز)** محور الفكر الوحيد الجديد الذي حل محل الليبرالية الوطنية السابقة، فسادت (الكينزية) على صعيد عالمي من 1945 الى السبعينات. كما ترتب على هزيمة الفاشية تحول هام في العلاقات الاجتماعية لصالح الطبقات العاملة التي اكتسبت مشروعية لا سابق لها، وإضافة لذلك فقد أخذت شعوب المستعمرات تنجز انتصارات في حركة تحررها، كما كسب النظام السوفيتي احتراما عاماً من قبل شعوب العالم.

إن هذه **التحولات** هي التي **تفسر** النظام الثلاثي الذي ساد خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأطلق على هذا **النمط الثلاثي** اسما مشتركاً ألا وهو " **فكر اجتماعي ووطني**" فعل فعله في إطار **نمط** من العولمة المنضبطة. إن هذا الفكر قد **أقيم** - جزئيا على الأقل - على **أساس نقد الليبرالية**، لذلك أسماه **سمير أمين** فكراً اجتماعيا وطنياً. **فالغاء** صفة الليبرالية من هذه التسمية **إشارة** الى التحول المذكور. على أن هذا الفكر لم يخرج عن إطار الرأسمالية، لذلك لم يقطع بشكل جذري علاقاته بجوهر الليبرالية، بل اكتفى بتكيفها مع التوازنات الاجتماعية الجديدة.

اشتغل هذا النظام حتى عام **1980**، ومنذ ذلك العام أخذت **الأزمة** في **التفاقم** حتى **أدت** الى **انهيار الأنماط الثلاثة (دولة الرفاهية ومشروع باندونغ والنظام السوفيتي)** خلال عقد الثمانينات. **يستنتج** (أمين) بأن هذه **الأزمة** هي التي **أدت** بدورها الى **انهيار** نمط الفكر الاجتماعي الوطني المندرج في إطار عولمة منضبطة. والى الآن لم يجد النظام سبيله في العودة الى نوع من الاستقرار، بل أن سمته المميزة هي طابع الفوضى الغالب في الظروف الراهنة. وهذا ما دفع سمير أمين للقول أن الفكر الوحيد الجديد السائد هو فكر ليبرالي جديد يعمل في إطار عولمة غير منضبطة.

وفي مثل هذه الظروف **يصبح** المشروع الليبرالي المعولم مشروعاً **طوباوياً** مستحيل التنفيذ. فهذا "الفكر الجديد" **يُلهم** سياسات **ترمي** الى **تفكيك** الحقوق الاجتماعية الخاصة التي **اكتسبتها** الطبقات العاملة والشعبية، الأمر الذي **يفرغ** خطاب الديمقراطية من مضمونه حتى **يصير** خطاباً كلامياً فارغاً.

في أحد أعماله (**مناخ العصر – رؤية نقدية**) [82] ، يطرح سمير أمين **تساؤلاً مهماً** هو: ***إذا كان الفكر الوحيد الجديد لا مستقبل له لأنه جزء من المشكلة وليس حلاً لها، فهل من الممكن تصور الخطوط العامة لخطاب معارض صحيح متماسك وفعال، يتمتع بالمصداقية المطلوبة ؟*** يجيب (**أمين**) على ذلك قائلاً: " إن الخطاب المعارض لن يكتسب طابعاً جذرياً إلا إذا اتخذ موقفاً صريحاً - دون لبس فيه - من المبادئ الأساسية التي تقوم الرأسمالية عليها، وأقلها الاستلاب الاقتصادي السلعي ".

2. من جهة أخرى، سعى **سمير أمين**، في أعمال عدة، الى **التفكير** في مكونات هذا الخطاب. ولذلك فإن **الإشكالية الثانية** التي تستحق التوقف هنا هي **<u>إشكالية الاستقطاب على الصعيد العالمي ومقتضيات وضرورات برنامج تحرري إنساني</u>**. في البداية، يؤكد سمير أمين على **قدرة** النظام الرأسمالي على **التكييف** والمرونة العجيبة التي يتمتع بها، **وإبداعه** لبدائل ملائمة استطاع من خلالها **التغلب** على **انفجار** هذه التناقضات في شكل أزمات خطيرة تكررت خلال القرنين الأخيرين. ولكن **سمير أمين** يستدرك قائلاً

---

[82] انظر: أمين، سمير. **مناخ العصر – رؤية نقدية** (بيروت – القاهرة: سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربي، 1999)، ص 30.

أن هذه الحلول لم تفلح في إلغاء التناقضات بل أدت الى تفاقم احتدامها في الأجل الطويل.
والسبب في ذلك يكمن في حقيقة أن الإطار العام الذي يعمل فيه تراكم رأس المال يتعارض مع المصالح الأساسية للإنسانية في غالبيتها، وذلك من **ثلاث** زوايا:
أولها: يناقض إخضاع الطبقات العاملة لمقتضيات الربحية ميول الإنسان في أن يصبح سيد مصيره؛
ثانيهما: تتعارض قواعد الحساب الاقتصادي، التي تقوم على منطق قصير الأجل، مع مقتضيات ضمان مستقبل الحياة على الكرة الأرضية متصاعداً؛
ثالثاً: أخذ في التصاعد أيضاً **الاستقطاب** الذي يتمثل في التضاد بين ثروة المراكز المتزايدة وفقر الأطراف المتفاقم.

ويؤكد **سمير أمين** هنا على تحاليله السابقة التي ظهرت في العديد من أعماله المبكرة، والتي أشار فيها الى أن هذا الاستقطاب ليس ناتج ظروف خاصة بمختلف مناطق العالم - كما تدعيه الآيديولوجيا السائدة - بل هو ناتج عمل التوسع الرأسمالي بحد ذاته، ذلك لأن التوسع يقوم على عولمة سوق المنتجات ورؤوس الأموال دون أن يصاحبها اندماج أسواق العمل التي تضل متفتتة ومحبوسة في أطر الدول السياسية القائمة.
يتجاهل الخطاب الإيديولوجي السائد هذه **التناقضات** تجاهلاً شاملاً، ذلك لأنها تناقضات لا يمكن أن تجد حلاً لها على أساس القواعد الحاكمة في الرأسمالية. وبالتالي فإن **الاعتراف** بها من شأنه أن **يلغي** وظيفة الخطاب المذكور، وأن **يثبت** الطابع التاريخي - أي غير الدائم الأبدي - للنظام الرأسمالي. وكما يقال إن النقد يمسك الخصم من اليد التي تؤلمه، فإن سمير أمين يوجه هنا نقداً جاداً للآيديولوجيات عبر التاريخية Transhistorical، وعلى وجه الخصوص للتنظير الذي قدمه (**فوكوياما**)، صاحب أطروحة " نهاية التاريخ "، مما يدلنا على هشاشة هذا الفكر. كما أنه (أي سمير أمين) ينتقد الفكرة الرائجة والتي تربط ربطاً مباشراً وتعسفياً بين ممارسات الرأسمالية والديمقراطية وكأنهما مترادفان، ويؤكد (أمين) أن الإنجازات الديمقراطية نتجت عن صراعات اجتماعية ناقضت منطق النظام، ولم تكن أبداً ناتجاً طبيعياً تلقائياً للتوسع الرأسمالي. وبالتالي فإن فصل العناصر التي تدمجها معاً الآيديولوجيا السائدة هو شرط أساسي لكون التحليل الاجتماعي ذو طابع علمي، وتحديد مضمون الممارسات المعبرة ومغزاها - مثل الديمقراطية - وكشف تناقضاتها الداخلية وحدودها وشروط تجاوزها.
ومن جهة اخرى يتوقف (أمين) عند التناقض بين المركز والاطراف ويؤكد انه "فعلا التناقض الاساسي في النظام الرأسمالي العالمي القائم فعليا... وأقول الاساسي لأن التناقض الرئيسي يظل التناقض بين الرأسمال والعمل، الذي تحدد علاقته نمط الانتاج الرأسمالي الذي يسيطر على مجمل النظام. لكن أي تناقض رئيسي لا يظهر إلا من خلال تناقضات أساسية تكون الاشكال العملية لتمظهره" [83].

من هذا كله **بلور** سمير أمين **استنتاجا** مهماً قوامه أن **التحدي الحقيقي الذي يتصدى له المجتمع يتلخص في مقولة مفادها ضرورة تجاوز حدود الرأسمالية من أجل ضمان بقاء الإنسانية. والخيار الحقيقي** قد أصبح اليوم كالتالي: **أما أن تتيح النضالات الاجتماعية تجاوز منطق آليات الرأسمالية، وفي غياب ذلك سيؤدي فعل هذه الآليات الى انتحار جماعي للإنسانية وتدمير الكرة الأرضية**، وهو ما اشرنا إليه سابقا.

ومنعاً للالتباس أكد سمير أمين على أن الغرض من العديد من أعماله هو ليس طرح إستراتيجيات عامة من أجل التحرر. إذ ينبغي أن توافق هذه الإستراتيجيات الظروف الملموسة الخاصة بكل مجتمع في مرحلة محددة من تطوره. ولهذا فإن سمير أمين اقترح أن تدور المناقشة حول النقاط الأربع التالية، وهي النقاط التي يتمحور حولها - باعتقاد أمين - أهم التحديات الحقيقية التي تواجهها الشعوب في المرحلة الراهنة، وهذه **التحديات** هي :

---

[83] انظر: سمير أمين، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**. ترجمة د.فهمية شرف الدين (بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2002)، ص 54.

- إشكالية السوق، حيث تتسم المرحلة، التي انطلقت منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، بهجوم عام تقوم به قوى الليبرالية الجديدة، ويستهدف إطلاق الحرية لفعل "الأسواق" ، والمقصود بالأساس هو إطلاق حرية التحرك للشركات العملاقة المتعددة الجنسية. والسؤال المطروح هو: كيف تستطيع القوى الشعبية أن تتصدى لهذا المشروع الرجعي في ظل ظروف انهيار التجربة السوفيتية؟ فلم يعد رأس المال مضطراً لأن يقدم تنازلات لصالح الطبقات الشعبية.

- إشكالية العولمة والمتمثلة بتغليب المصالح التي تعمل على الصعيد العالمي (الشركات المتعددة الجنسية) على المصالح الأخرى التي تنشط تقليدياً في الإطار الوطني بالأساس، الأمر الذي يمثل بدوره عائقاً إضافياً في سبيل فعالية عمل الوفاق الاجتماعي في الإطار الوطني. وهنا أيضاً ليس الخيار هو بين قبول الاندماج في المنظومة الرأسمالية العالمية أو الخروج منها. فالبديل الحقيقي لابد أن يستهدف تقييد العولمة الرأسمالية بدلاً من إطلاق فعلها دون قيود، ويفترض ذلك إصلاحاً على صعيد عالمي وفي مجالات عديدة.

- إشكالية الديمقراطية.

- إشكالية التعددية الثقافية والقومية.

والاستنتاج المستخلص هنا بالغ الوضوح: **لا وصفة صالحة للجميع.** ومقابل ذلك تتمتع القوى الديمقراطية بهوامش من حرية التحرك تختلف من بلد لآخر. ولهذا فإن **الوسيلة الوحيدة** التي يمكن من خلالها توسيع هذه الهوامش إنما هي **دفع النضال الى الأمام**.

3. الإشكالية الثالثة البارزة في أعمال سمير أمين الأخيرة هي **العودة مجدداً لمسألة الانتقال الى الاشتراكية**، رغم أن الخطاب الإيديولوجي المهيمن يريد أن يشطبها من الوعي. **يؤكد** سمير أمين، في هذا المجال، على مجموعة من الأطروحات من بينها أن التاريخ لم يثبت صحة العديد من الأطروحات حول عملية الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، بل دحضها كلها. **ويشهد** على ذلك **تأكل** الدولة الراعية (دولة الرفاه) **وانهيار** الأنظمة السوفيتية **والتخلي** عن الماوية في الصين **وإعادة** الكومبرادورية الى "العالم الثالث"، مما **يعني** أن التاريخ **يتقدم باستمرار وأن الرأسمالية تتطور وتتحول**. ولذا فلا شيء يحول سلفاً دون **إعادة** النظر في **تعريفات** الرأسمالية نفسها من أجل **الإحاطة** بتحولاتها النوعية البارزة المحتملة **وينطبق** الأمر أيضاً على **العولمة** الجديدة، وهي في جوهرها عولمة رأسمالية بالطبع.

واستنادا الى هذه الملاحظة المرجعية يعتقد سمير أمين أن النظام الرأسمالي **يتحدد ويتسم** بثلاثة **تناقضات أساسية** سوف تكتسب أهميتها، وهذه **التناقضات** هي باختصار:

1. **علاقة إنتاج أساسية** (العلاقة الرأسمالية) **تحدد** وضعية معينة لاستلاب العامل ووضعية للقوانين الاقتصادية الرأسمالية.
2. **استقطاب عالمي** لا سابق له في التاريخ.
3. **عجز** عن الحد من **تدمير** الموارد الطبيعية مما يهدد مستقبل البشرية.

وبعد أن **ميّز** سمير أمين بين الرأسمالية والتشكيلات التي سبقتها، ووضح عمق الخلافات القائمة في الماركسية نفسها والحركات اليسارية المناهضة للرأسمالية حول السؤال الجوهري التالي: **ما هي الرأسمالية ؟** يقوم بنقد العديد من الأطروحات الماركسية المتعلقة بالرأسمالية والإشكاليات المرتبطة بالانتقال، ويطور العديد من المفاهيم التي صاغها في فترات سابقة، ومن بينها مفهوم **الاستقطاب العالمي** الذي يلعب دوراً مهماً في العمارة النظرية التي شيدها (أمين) منذ صدور كتابيه الأساسيين: "التراكم على الصعيد العالمي"، و "التطور اللامتكافئ".

أكد سمير أمين في أكثر من عمل على أن هناك **ثلاثة مفاهيم للاشتراكية وللانتقال** يجب إعادة النظر فيها. وبحسبه، لم يهتم ماركس بتحديد سمات المجتمع الخالي من الطبقية أي الشيوعية تحديداً إيجابياً. وبالمقابل لم يقترح كذلك إستراتيجية للانتقال الى الاشتراكية وبنائها. **فالشيوعية** كانت لديه، من الناحية المبدأية، **نتاجاً** لحركة البروليتاريا وليست صيغة مستوردة كما كان يقترح الاشتراكيون الطوباويون. وتأسيساً على ذلك فإن جُل اهتمام ماركس انصب حصراً على إستراتيجيات مقاومة الرأسمالية.

غير أن **فشل** كومونة باريس سوف **يحول** الحركة العمالية الأوربية التي نشأت في سياق **الأممية الثانية** نحو **مسارات** أخرى. ففي إطار هذه الأممية، برز **خطان متناقضان** : **الأول** المعروف بـ **"تحريفية"** برنشتاين **سوف يفرض نفسه على الاشتراكية الديمقراطية، والثاني** الذي أبقى على **مفهوم الثورة الاشتراكية** سوف **يغيب** عن الأممية الثانية ليعود إحيائه في الأممية الثالثة، إنما في ظروف تاريخية مغايرة لتلك التي **تصورها** الثوريون قبل **عام 1914**.

ولأن ما كتب عن **"تحريفية"** برنشتاين معروف بما فيه الكفاية، ولا داعي للعودة إليه حسب **سمير أمين،** الذي يؤكد على أن مفهوم **المجتمع الاشتراكي** - غاية التطور المطروح **حسب الفهم البرنشتايني** - كان في الواقع **مفهوم "رأسمالية بدون رأسماليين"**، وقد استعمل أنجلس هذا التعبير لأول مرة لوصف مشروع الاشتراكية الديمقراطية الألمانية بمجمله، الذي نادى به **دعاة التطور التدريجي** والهادئ نحو الغاية المنشودة.

لا يقلل سمير أمين من الإنجازات التي حققتها الاشتراكية الديمقراطية للطبقات الشعبية بل وحتى من منظور أبعد يتعلق بتجاوز منطق الرأسمالية الضيق، ولكنه يؤكد على أن التقدم الذي حققته الاشتراكية الديمقراطية لم يكن نتاجاً حصرياً لتنمية قواها المنظمة الخاصة فحسب (كما يزعم جهازها السياسي) ولا نتاجاً للظروف والحاجات التي تشكل هدف إعادة إنتاج الرأسمال (كما توحي بذلك أحياناً قراءة اقتصادية بحتة)، بل كذلك، وبصورة جزئية على الأقل، هو نتاج ميزان القوى الاجتماعية الذي رجحت كفته لصالح الطبقة العاملة كما لم يعرف سابقاً في تاريخ الرأسمالية، وذلك بفضل هزيمة الفاشية وانتصار الاتحاد السوفيتي أي تكريس الرؤية الأخرى للانتقال - رؤية النهج الثوري بعد الحرب العالمية الثانية.

سوف يترسخ المفهوم الثوري للانتقال الى الاشتراكية، بعد أن كان مهمشاً في الحركة العمالية الأوربية، على طرف القارة الأوربية أي في روسيا التي ظهرت فيها بدأً من عام 1905 التباسات الحركة المناهضة للنظام وتعددية حلولها: ثورة من أجل ديمقراطية برجوازية، أم **ثورة** من أجل مجتمع اشتراكي ؟ في البداية إذن، لم يكن المشروع مشروع اشتراكية دولة أو شكلاً من أشكال الرأسمالية بدون رأسماليين. وفجأة أصبح هذا المشروع إمكانية تاريخية في ثورة أكتوبر 1917. من الثورة العالمية انتقلنا إذاً الى بناء الاشتراكية في بلد واحد بحكم الظروف.

يجب أن يدور السجال إذاً حول طبيعة هذه الخيارات ومبرراتها.

وعلى العموم فقد **فشل** في نهاية المطاف **"النموذج السوفيتي"** لبناء الاشتراكية والمحاولات الماوية لتغيير مساره. والمهم اليوم أن يستخلص الثوريون من كل ذلك العبرة الأساسية: لقد أثبت التاريخ أن بناء الاشتراكية المعنية ليس عملية لا رجوع عنها، وأن الدولنة Etatism - أو ما سماه سمير أمين بأسلوب الإنتاج السوفيتي - أو الرأسمالية بدون رأسماليين، لا يشكلان نموذجين مستقرين بل انتقالا عشوائياً وصدامياً يمكنه أما التطور تدريجياً وببطء نحو الاشتراكية، وأما التوصل الى الرأسمالية الصرف مع رأسماليين (وهذا هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية)، حسب (أمين).

غير أن **انهيار** "السوفيتية" **والتخلي** عن "الماوية" **يضعان** وبصورة متزامنة **حداً نهائياً** لوجه آخر من **مفهوم الانتقال** كان يفرض نفسه حتى الآن. كان الانتقال مرادفاً لمزاحمة - ذات طابع سلمي أو صدامي نتيجة " التعايش السلمي "- بين نظاميين اقتصاديين سياسيين واجتماعيين تجسدا في كتلتين من الدول بدأ من العام 1948. هذه الصفحة طويت **وبرز** السؤال التالي: **ماذا يعني الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية في عالمنا اليوم ؟**

في مسعاه المتواصل لإنتاج معرفة صادقة عن تجارب العديد من البلدان التي سميت بـ " الاشتراكية

"، واصل سمير جهده النظري ليس على صعيد نقد تلك التجارب نقداً جذرياً، بل أنه يطرح بعض الاقتراحات الأولية التي تسمح في صياغة مفهوم جديد للانتقال.

انطلق سمير أمين من **خلاصة** هامة يصوغها كالتالي: **إن النظرية التي تقول بأن الاشتراكية لا يمكن أن تتطور داخل الرأسمالية كما فعلت الرأسمالية داخل الإقطاعية أن تخرج منها وتتخلص منها، هذه النظرية يجب إدخال النسبية إليها.**

واستناداً لذلك **اقترح** (أمين) **إعادة قراءة تاريخ الرأسمالية** كتاريخ مراحل متعاقبة ينتصر فيها المنطق الرأسمالي الأحادي تارة - فيشهد عندها النظام انتشاراً معولماً - ويفرض عليه طوراً منطق الثورة المناهضة للنظام في الأطراف أن ينكفئ. ولكن الرأسمالية تمتلك هذه القدرة الهائلة على التكييف مع متطلبات القوى المناهضة للنظام التي تتولد من تطورها الخاص. ومقابل ذلك لن يستطيع النظام استئناف مسيرته اللامتناهية، بغض النظر ما إذا كانت هذه المسيرة ممكنة أم لا بسبب تناقضها الثالث (تدمير الطبيعة)، ما لم تتقلص تناقضاته الثلاثة الرئيسية تدريجياً خلال الانتشار التاريخي. ولكن جميع هذه التناقضات تتفاقم ولذا فإن النظام محكوم حتماً بأن يصبح شيئاً فشيئاً لا يطاق وقابلاً للانفجار.

طرح سمير أمين سؤالاً مشروعاً هو التالي: **هل يتم تجاوز الرأسمالية بواسطة خطوات عملية واعية تقترح مشروعاً اجتماعيا** آخر **(مجتمع اشتراكي)، أو عن طريق الصدفة نتيجة معارك جزئية ومبررة وصدامية في أغلب الأحيان ؟.**

لا يتجاسر سمير أمين ويقترح خطة عمل متكاملة بل **يكتفي** - وهو محق بذلك - **بالدعوة الى السجال** عبر **اقتراح** مجموعة من **الأفكار** الأولى حول الموضوع من بينها:

* **<u>على صعيد بلدان " الأطراف "</u>**، يقترح سمير أمين فكرة/مرحلة أسماها **" التحالف الوطني الشعبي والديمقراطي "** [84] ، والذي **يشير** الى **سماته الأربع الأساسية** التالية:

<u>أولاً: إعادة تحديد سياسات اقتصادية واجتماعية مناهضة للكومبرادورية</u> أي سياسات وطنية من حيث أنها **تعي حقيقة التضارب** بين أهدافها والمنطق المهيمن للتوسع الرأسمالي المعولم.

<u>ثانياً: تحديد القوى الاجتماعية التي تشترك في اهتمامها بتطبيق هذه السياسات</u> وفي نفس الوقت **تحديد** تضارب المصالح بين هذه القوى (التناقضات داخل الشعب).

<u>ثالثاً: بناء أشكال تنظيمية ديمقراطية</u> تسمح بتسوية الخلافات داخل الشعب.

<u>رابعاً: تعزيز الجبهات الداخلية</u> عن طريق **متابعة** معركة على المستويات الإقليمية وعلى الصعيد العالمي من شأنها **أن ترغم النظام العالمي على "التكييف"** مع هذه المتطلبات.

* أما **<u>على صعيد البلدان المتطورة</u>** ينطرح **سؤال جوهري** يتعلق في معرفة ما إذا كانت كل القوى التي **تمثل** اليسار في المجتمع المدني الغربي - أحزاب ونقابات وحركات - قادرة أم لا على القيام بمشروع مجتمعي جديد لابد منه من أجل **تحديد** إستراتيجيات مرحلية ملائمة؟

على سبيل المثال في **أوربا**، يشكل **المشروع الأوربي** المحور الرئيسي الذي سوف **تتبلور** حوله التطورات في هذا الاتجاه الإيجابي أو تفشل في القيام بذلك. و**السؤال المطروح** هو: **هل تبقى الأحزاب اليسارية الأوربية بمعظمها سجينة الرؤية اليمينية لـ " أوربا - سوق مشتركة " أم تتمكن من وضع مشروع سياسي واجتماعي مندمج وتقدمي ؟.**

وفي مطلق الأحوال، وفي الفرضيات الأكثر إيجابية حيث الحركات اليسارية قد تتبلور كما هو مقترح هنا، يبقى السؤال المطروح: هل تفرض الخطوات التي قد تنهض بها هذه الحركات بنجاح على الرأسمالية وحدها تكييفات تحولها بالتأكيد إنما تحافظ على جوهرها - وبالتالي لا تفلح في إخراج الحركة

---

[84] لمزيد من التفاصيل قارن: سمير أمين، التحالف الوطني الشعبي: ملاحظات توضيحية، **"جدل"**- كتاب العلوم الاجتماعية/ العدد3/1992، ص 79 ولاحقا.

من تناقضاتها المتفاقمة - أم تنجح بالفعل في تغيير هذه النزعة رأساً على عقب؟ عند هذا الحد سيعني القول أن النظام قد بدأ يتحول نحو الاشتراكية وأن قطيعة نوعية تكون قد حدثت في الانتقال الطويل الى الاشتراكية ؟

الخلاصة

علينا في البدء أن **نحذر** من الاستسلام لشعور وهمي بالراحة، ذلك لأن نصوص سمير أمين **تقوم**، كعادته، على منهجية محكمة البناء، متعددة الصُعد ومتماسكة داخلياً. إذن لابد، عند فهم المضمون الفعلي لإطروحاته، من السير الحثيث خطوة خطوة في تفكيك نصوصه المحكمة البناء من الناحية المنهجية، وبما يسمح لنا بالكشف عن مدى دقة وصحة المفهومات والمقولات التي أنتجها. ولكن نظراً لأن أعمال سمير أمين التي جرت الإشارة إليها تتضمن طائفة واسعة من الإشكاليات التي يتعذر، لأسباب عملية، معالجتها جميعها في هذا العمل فإننا سنقوم بمحاولة التوقف عند بعض القضايا أو الإشكاليات التي أعتقد أن هناك ضرورة للتوقف عندها.

أولى هذه الإشكاليات هو البديل الشعبي الوطني الديمقراطي وحدوده التاريخية والسياسية العملية. المبادئ **الأربعة** التي طرحها **سمير أمين** مبادئ نبيلة حقاً، ولكن المشكلة هي في كيفية البرهنة على مدى تطابق هذه الأهداف النبيلة مع الواقع الفعلي.

هذا التحالف من تسميته، هو صيغة معقدة، متشابكة الرؤى والمصالح والتطلعات، ولهذا فأنه يثير أسئلة عديدة لابد من التوقف أمامها بروح ناقدة.

في ظروف العولمة المتعاظمة، وفي ظروف اندماج الطبقات المسيطرة في بلدان "الأطراف" هل يمكن لهذا التحالف أن يخترق سقف العلاقات الرأسمالية، ما هي حدود وإمكانيات هذه المحاولة؟ هل أن هذا التحالف العريض الذي يضم هذه القوى المتعارضة قادر على مواصلة السير في هذه العملية المعقدة الى مداها النهائي الموصل الى بلورة نظام جديد يكون متقاطعاً مع علاقات الإنتاج الرأسمالية المهيمنة على صعيد عالمي، أو التقاطع مع النظام الرأسمالي المعولم ؟ ألا يمكن أن يؤدي تطور هذه العملية الى تبلور "رأسماليات" جديدة ؟ والأهم من ذلك هل تستطيع **الدولة الجديدة** القائمة على أساس هذا البديل، عاكسة تطلعات قواه المكونة، أن تكون إطاراً مناسباً للعمل وللتغيير في الوقت نفسه ؟ **ما هي شروط التسوية الاجتماعية** التي تضمن **استمرار** هذا الإتلاف العريض، **الحامل** لتناقضات الحاضر والمستقبل ؟

في أكثر من مكان في العديد من أعماله، لاحظ **سمير أمين** أن **جذور** الأزمة العالمية الراهنة ارتبطت **بتآكل** النظم والتحالفات الطبقية والاجتماعية السابقة التي كانت أساس الرواج الفعلي، في الغرب الرأسمالي المتقدم، والشرق السوفيتي، وبلدان " العالم الثالث " من حيث **الارتفاع** النسبي في معدلات النمو حتى وإن رافقه **تفاوت** في التوزيع. **والسؤال** المطروح هو: **هل يستطيع هذا الائتلاف أن يقدم نفسه كبديل قادر على صياغة مشروع يتيح الخروج من الموقع المهمش في المنظومة الرأسمالية العالمية ؟**

في مسعى الإجابة على السؤال أعلاه يمكن القول أن المرحلة الراهنة من التطور علي الصعيد العالمي لم تبلغ بعد مرحلة البحث عن بدائل عالمية، لأنها مرحلة **التفكك** النهائي للبدائل التي كانت سائدة طيلة حوالي أربعة عقود. ولهذا فإن هذا **التحالف القائم على خصوصيات متنافرة، وفي ظل إفقار متعاظم وتخلف متزايد، يمكن أن ينفجر في أي لحظة**. والسؤال المطروح **: في حال فشل هذا الخيار الإستراتيجي ما هي القوى المرشحة : أصولية أم فاشية أم تفتت وحروب محلية وإقليمية، إي ما هو الحامل الاجتماعي الجديد ؟.**

يبدو أن فكرة **نجاح** هذا الخيار الإستراتيجي الذي طرحه سمير أمين مرهون، على ما أعتقد، بالتحول من عالم أحادي القطبية، الى عالم متعدد الأقطاب، يفتح الأفق أمام خيارات متنوعة وتطلعات متنوعة،

وليس هيمنة فكر واحد وسياسة واحدة على الصعيد العالمي. هذا التحالف إذن يمثل فكرة ذات طبيعة إستراتيجية، وقوة تغيير يجب العمل على خلق الشروط لبنائها وتطورها، بالرغم من الإمكانيات العملية الضئيلة لتحقيق هذه الفكرة، في ظل ميزان القوى السائد على الصعيد العالمي والموقع الذي تحتله القوى المهيمنة/التابعة في بلدان " الأطراف " ضمن النظام الرأسمالي المعولم.

ثاني هذه الإشكاليات هو **مسعى سمير أمين للبحث عن نظرية جديدة للانتقال تقود الى محو الاستقطاب المحايث للتطور الرأسمالي المعولم، رافضاً النظريات السابقة**. وله تصور آخر من حيث الكم والكيف ومن حيث مضمون التحديات التي يتصدى النظام الجديد لها.

أحد أهم المفاهيم التي **اشتغل** عليها سمير أمين واعتمدها كأداة تحليلية نظرية لفهم التطور الرأسمالي من الناحية التاريخية، هو **مفهوم الاستقطاب**، وخلاصته أن **تطور** الرأسمالية يفضي على الدوام الى عملية **استقطاب**، وتصبح **رسملة** العالم **مرادفة لتعميق التفاوت** على الصعيد العالمي. وفي ظروف العولمة الرأسمالية المنفلتة من عقالها، تطرح قضية عولمة النظام وطابعه الاستقطابي سؤالاً مهماً يتعلق بطبيعة العلاقة بين العولمة الاقتصادية والدولة الوطنية، أي بين آلية السوق الاندماجية وتشتت إدارة هذا السوق.

الدولة، بحسب التنظيرات الليبرالية الجديدة، صارت **عبئاً** على سيرورات العولمة الاستقطابية، **والسؤال المطروح** هو : **ماهي التشكيلات الاقتصادية ـ السياسية التي ستكون مرتكزات هذا الاستقطاب** ؟ إن العولمة والدولة الوطنية كلاهما ضروريان للتوسع الاستقطابي الرأسمالي. ولكن هذه الضرورة المزدوجة تحمل في طياتها تناقضاً **تناحرياً** لا حل له إلا بزوال النظام الذي ينتجها وتنتجه [85].

ومن ناحية أخرى **يستنتج** المرء من طرح **سمير أمين** مسعاه للبحث عن **نظرية جديدة للانتقال** تقوم على **تلخيص ومراجعة نقدية** للتجارب السابقة، **ضرورة إعادة صياغة حاسمة لمفاهيمنا في هذا المجال**.

ثمة **أسئلة عديدة** تطرح نفسها بحدة علينا ومن بينها **إمكانية الانتقال السلمي أو العنفي**، أي التحويل التدريجي أو الجذري للدولة البرجوازية والنظام الذي تقوم بخدمته. هذه الإمكانية (**التحويل التدريجي**) موجودة فعلاً في العالم الرأسمالي المتطور لأسباب معروفة لداعي للخوض في تفاصيلها. غير أن **السؤال** الذي يطرح نفسه بحدّة علينا هو: **ما هي إمكانيات وحدود التحويل التدريجي لهذه الدولة في ظروف بلدان "العالم الثالث"** حيث هيمنة الطبقات المسيطرة/التابعة، **وهل أن القضية تتعلق بتغير نمط الدولة** (باعتبارها جزءً من البناء الفوقي) **أم أنها تدور حول نمط الإنتاج وما يرتبط به من تغيرات وتحالفات وديناميكية جديد للصراعات الاجتماعية الكبرى حول أفق التحول** ؟ يبدو أن المطروح للتفكير والمساءلة ليس قضية شكلية، بل أن الأمر يتعلق بضرورة **إعادة صياغة** العديد من الأسس النظرية لإستراتيجية الانتقال والتكتيكات الملموسة لتحقيق هذه الإستراتيجية، والبحث الدائم عن صيغ جديدة تخرج النقاش من دائرة التفكير القصير النظر نحو القضايا الكبرى للانتقال وتعقيداته، ومثل هذه الرؤية تتيح تجاوز مناخ العصر الراهن والانتقال الى عصر جديد.

****

وفي ختام هذا الفصل لابد من الاشارة الى ان هناك الكثير من الدراسات الحديثة في هذا المدخل، لا يتسع المجال للخوض في تفاصيلها، تسعى إلى الذهاب خارج دائرة التمييز بين الآلية/الادواتية Instrumentalism والبنائية structuralism التي ميزت معظم النقاشات السابقة (بولنتزاس [86] ،

---

[85] د.سناء أبو شقرا: سمير أمين في مسائل ثلاث : الاستقطاب - التشكيلات التاريخية - فكرة التغيير . مجلة **"الطريق"** اللبنانية، العدد الخامس/ أيلول - تشرين أول/1995، ص 37.

[86] Poulantzas, Nicos. *Classes in Contemporary Capitalism*. Op, cit
Poulantzas, Nicos. *Political Power and Social Classes*. Op, cit.

مليباند[87]) و من هنا نشأ مفهوم حول الدولة، يرى انها عبارة عن **علاقات طبقية مؤسساتية** ، أي أن البنى التنظيمية للدولة تجسد الديناميكايات الطبقية و متطلبات التراكم الرأسمالي [88].

وبحسب هذا المدخل تكون قدرة الدولة ذات أتجاهين، فالدولة تقوم بالسيطرة على الحدود وسن القوانين والنظام وإنفاذ العقود وجباية الضرائب. كما تعمل في نفس الوقت على صيانة علاقات القوى وتناسباتها بين الطبقات المكونة لبنية اجتماعية محددة.

إن قدرة الدولة على تشكيل وإنفاذ السياسة تؤثر على توازن القوى الطبقة والذي يبرز من خلال الاختيار الإستراتيجي أو الانحياز لقوى طبقية معينة [89].

فنظرية مصادر القوة تربط بين تطور الدولة، وبشكل خاص، ظهور دولة الرفاة الحديثة ، وبين توازن القوى الطبقية وتفترض أن القوى السياسية للعمل هي قوة دافعة خلف سياسات توزيع الرفاهية [90].

وهناك ايضا **المدخل الإستراتيجي** لبوب جيسوب [91] والذي يقدم نقداً للمدخل البنائي الماركسي Structuralist Marxism، والذي يسعى إلى وضع البناء والوكالة Agency في علاقة جدلية تتعامل مع مؤسسات الدولة كنتيجة توافقية لسلسلة من الازمات السياسية والاقتصادية والصراعات الطبقية، والدول لا يمكن أن تحكم من خلال القهر وحده.

وسنتوقف هنا ببعض التفصيل عند مقاربة (**ميشيل فوكو**) لأهميتها ولخصوصية اطروحاتها وايضا لما اثارته اطروحاته عموما من جدل واسع النطاق وخضعت لقراءات متعددة.

مقاربة ميشيل فوكو

يلاحظ أن الباحثين قد اختلفوا حول تصنيف مساهمات ميشيل فوكو (Michel Foucault) (1926 – 1984)، فهناك من يري انها تدخل في سياق **ما بعد الحداثة** ، بينما اعتبره آخرون **ما بعد بنيوي**، لأنه يؤكد علي الوجود الإنساني اعتمادا على أشكال المعرفة والخطابات التي تعمل من خلال اللغة ، فالخطاب يشكل هويتنا وسلوكنا كما ينعكس في الصراع حول السلطة [92].

ينبغي القول، بداية، ان مفهوم المعرفة والسلطة (القوة) يحتل مكانة مركزية عند (**ميشيل فوكو**)، ، حيث ناقش كافة أشكال السلطة، وقد حدد مفهوم المعرفة- السلطة بالجمع والربط بينهما لا بالفصل والتمييز كما هو الحال عند الفلاسفة والباحثين المنتمين لمدارس أخرى [93]. فقد عارض فوكو فكرة أن السلطة مساوية للعنف والإخضاع والهيمنة كقاعدة أساسية، بل انه يمنح السلطة دوراً إيجابياً، دور الإنتاج دون إهمال للعنف كممارسة أو كحل تلجأ إليه السلطة في بعض الأحيان، ثم يعرّف السلطة بأنها مجموعة من علاقات القوي ضمن استراتيجيات محددة [94]، لكن قد تتمفصل السلطة والمعرفة في الخطاب.

---

[87] Miliband, Ralph. *The State in Capitalist Society*, Weidenfeld and Nicolson: London (1969).
Miliband, R (1970) 'The Capitalist State: Reply to Poulantzas' *New Left Review'* I/59: 53-60

[88] Jessop, Bob; *The Future of the Capitalist State*, Cambridge: Polity 2002.

[89] Jessop, Bob. *State Theory: Putting the Capitalist State in Its Place*, op, cit.

[90] Esping-Andersen, G. (1990). *The Three Worlds of Welfare Capitalism*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press

[91] Jessop, Bob. *Nicos Poulantzas: Marxist Theory and Political Strategy*, London: Macmillan 1985.

[92] Tolson, Andrew (1996). *Mediations: Text and Discourse in Media Studies* (London: Arnold), pp 234-242.

[93] لمزيد من التفاصيل قارن: الزواوي بغورة، **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص 231 ولاحقا. وهذا العمل (وهو بالأصل رسالة دكتوراه دولة) مهم للغاية لأنه يشكل محاولة منهجية جادة لقراءة شديدة الأمانة لهذا المفكر المتمرد دوما على الواقع و "مسلماته" الكثيرة.

[94] قارن: الزواوي بغورة، **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو**....، مصدر سابق، ص 200.

يُعد ميشيل فوكو بين فلاسفة فرنسا الأكثر تأثيراً والأقوى حضوراً، كما تشهد على ذلك نصوصه ومفاهيمه ومصطلحاته التي يجري تداولها على نطاق واسع، لدى المختصين والقراء عامة، في فرنسا وفي العالم.

ولا شك أن أعمال فوكو قد أحدثت تأثيرات معرفية ومنهجية واسعة، كما أثارت جدلاً واسع النطاق وخضعت لقراءات وتأويلات متعددة، وأدت بعض تلك القراءات إلى تطوير لبعض مفاهيم فوكو نفسه ، حيث أعاد بعض الباحثين تعريفها وتوظيفها في مجالات متنوعة.

وقد تجلى هذا في أعمال عدة من بينها بشكل خاص كتابه الموسوم **"المراقبة والعقاب"** [95]، الذي استخدم فيه مقاربة جديدة خرائطية، جيولوجية، حصيلتها **تغير** مفهوم السلطة من جانبين: **الأول** أن السلطة لم تعد تفهم بوصفها تقتصر على الدولة بمؤسساتها وأجهزتها وشرطتها وقوانينها، ولا بوصفها مجرّد نظام شامل للسيطرة (تنّيناً) من فرد على آخر، أو من جماعة على أخرى. وبحسب رؤية فوكو، يجب ان تفهم السلطة بوصفها جملة من "علاقات القوة" المحايثة والمنبثة في الفضاء الاجتماعي بكل مجالاته ودوائره ومؤسساته.

بهذا المعنى تبدو علاقة الواحد بالآخر علاقة سلطوية تتشكل في المجال الذي تمارس فيه، من خلال لعبة المواجهات التي تدعمها، أو الاستراتيجيات التي تستخدمها لكي تفعل وتؤثر، أو لكي تترجم في جهاز مؤسسي أو في شكل قانوني أو في خضوع اجتماعي.

الجانب **الثاني** هو ربط السلطة بالمعرفة.

بهذا المعنى– وبحسب فوكو في "المراقبة والعقاب" – فان عملاً فكرياً يسهم في تفكيك آليات السلطة واشكال الهيمنة والمصادرة، هو أكثر فاعلية، بكثير، في مجال التنوير والتحرير والتغيير، من الخطابات الآيديولوجية.

نحن هنا إزاء زوجين من المفاهيم لا ينفك احدهما عن الآخر، كما بينت تحليلات فوكو لكيفية تشكل السلطة في المجتمع الحديث.

تعني الملاحظات السابقة ان لميشيل فوكو مقاربة مغايرةٍ للسلطة، والثّابت أنّه لا يسعى من خلال اهتمامه بهذا المفهوم إلى بناء نظرية تجريدية متكاملة ونسقية، لأنّ سُؤال: **"ما السلطة؟"** لا يدخل في قلب انشغالاته، بل إنّه يستعيض عنه بالتّساؤل عن **الكيفية** التي بها تظهر السلطة إلى الوجود، **فلا وجود لسلطة إلا وهي ممارسة**.

وبحسب بعض الباحثين [96] فقد تأسست قراءة (ميشيل فوكو) لمفهوم السلطة على المستوى النظري بخلاف التصور الماركسي، خصوصا نظرية (لوي ألتوسير) المتعلقة بـ "الأجهزة الآيديولوجية للدولة"، وضد مجمل التصورات الميتافيزيقية والتقليدية في هذا الصدد. فمن المعلوم أن (ألتوسير) خصص دراسة لما أسماه الأجهزة الآيديولوجية للدولة (وقد اشرنا الى ذلك بالتفصيل في فقرة أخرى من هذه الدراسة) التي تعمل، في رأيه، على إعادة إنتاج نفس نمط الإنتاج وعلاقاته السائدة في المجتمع، ويقصد بذلك أجهزة الدولة ومؤسساتها التربوية والتعليمية والثقافية والحقوقية التي تهدف إلى المحافظة على الفوارق الاجتماعية القائمة وإلى إعادة إنتاج نفس العلاقات.

أما **على المستوى العملي** فقد تبلورت أدوات ومفاهيم (فوكو) انطلاقا من تغير جذري لحقَ طبيعة العلاقة بين النظرية والممارسة، حيث كان نضال فوكو في صفوف حركة "مجموعة الإعلام عن

---

[95] ميشيل فوكو، **المراقبة والعقاب**، ترجمة علي مقلد، مراجعة وتقديم مطاع الصفدي (بيروت: مركز الانماء القومي، 1990).

[96] قارن على سبيل المثال: محمد أمين بن جيلالي **"ميشيل فوكو" وسُؤال السلطة "**. مؤمنون بلا حدود، 2016 ؛ **كذلك:** نجيب جدوب، **مفهوم السلطة عند ميشيل فوكو**. متاح على الأنترنيت على الرابط التالي:
http://anfasse.org/2010-12-30-16-04-13/2010-12-05-17-29-12/5570-concept-autorite-michle-foucault

السجون" خلال بداية السبعينيات من القرن العشرين من أجل تفادي الانزلاقات التي كانت تهدد بعض أوساط اليسار الفرنسي آنذاك بالانجراف نحو العنف وإراقة الدماء، حسب فوكو.

ومن اجل بناء عمارته المنهجية، **انطلق (فوكو) من السؤال الاستراتيجي: "كيف تعمل السلطة".** ودراسة "كيف تعمل السلطة" تعني محاولة تحديد هذه الآليات، بين مَعلَمين أو حدّين: من جهة، قواعد القوانين المحددة شكلياً للسلطة، ومن جهة أخرى أو الحد الآخر، آثار الحقيقة التي تنتجها السلطة وتقودها، والتي هي بدورها ـ أي الحقيقة ـ ترافق السلطة [97].

وعليه فالمساءلة الفُوكَوية للسلطة، جوهرها العمل على تحديدها (أي السلطة)؛ من خلال **كشف آلياتها وآثارها وعلاقاتها** داخل المجتمع، وهنا أصبح الحديث عن «مِيكرُو السلطة » الذي يجعلها حاضرة حتّى في أكثر الأشكال هامشيةً. إنّ السلطة بهذا المعنى لا تنضبط بما هو سياسي، بل تتجاوز حيّز السياسي وتخومه باستمرار.

يتموضع تصور (فوكو) للسلطة على أنقاض نظريات عدَّة، ليعيد بناء تصوره الجديد حول مفهوم السلطة. ومن أهمّ الصُّروح النظرية التي استهدفها "الحَفْر الفُوكَوِي"، ما يلي [98]:

<u>أوّلاً : نظرية التعاقد</u>، التي افترضت أنَّ أساس السلطة هو العقد الاجتماعي، وهي في الوقت نفسه احتكار للإكراه حسب اعتقاد (توماس هوبز Thomas Hobbes)، ولا ننسى توافقية وتراضي أطراف العقد الاجتماعي، فهي سلطة مشروعة. في حين ان (فوكو) يتناول هذه الاشكالية من زاوية أخرى حيث يرى أنّ السلطة هي **نتيجة علاقات قوى**، تقوم على إخفاء وحجب عمق العلاقات بين الأفراد (بين ذواتٍ حرّة)، ومرتبطة بمفاهيم المعركة والمواجهة والحرب، ... هي حرب مستمرةٌ بوسائل أخرى.

<u>ثانياً: نظرية السيادة والحق</u>. تنطلق هذه النظرية من أنَّ الحق هو الذي يحدّد فعل السلطة ويتنبّأ بمفعولها (قواعد قانونية)، والسيادة هي علاقات المنع والإلزام بدقّة الشكل القانوني للسيادة .إلا أنّ (فوكو) لامسَ هذه النظرية من حيث أنّها أغفلت أنَّ الحياة وليس الحق هو الذي يشكل الرّهان السياسي (بيُو-سلطة-Bio power)، وعلى هذا الأساس لا بدّ من الاستعاضة بـ "التّأديب" بدل السيادة، وأيضاً نحن أمام الشكل الاستراتيجي للصراعات والمجابهات، بأكثر دقّة الهيمنة domination وليس السيادة.

<u>ثالثاً :النظرية الماركسية</u>. باختصار شديد، إنَّ السلطة حسب (كارل ماركس) تتجسّد في جهاز الدولة، معنى هذا أنَّ السلطة متمركزة في مكان واحد، في حين كان (فوكو) يبحث عنها في كلّ مكان، فهي حاضرةٌ دوما، غير قابلة للإمساك، عديمة الماهية، مفكّكة وليست كثيفة، مبعثرة ومنتشرة. بمعنى آخر تتجلى مقاربته في البحث عن "ميكروفيزياء السلطة".

بالمقابل فإن (فوكو) عوَّض ثنائية "الأيديولوجيا والهيمنة" عند (أنطونيو غرامشي)، بعلاقات الحقيقة والسلطة، حيث يرى - أي فوكو- أنَّ السلطة استراتيجية أكثر منها مِلكية، آثارها لا ترجع إلى تملُّكٍ ما، بل إلى "حِيل، وسائل، أعمال وتقنيات"، تُمارس. إنها ليست حقّاً يُحتفظ به ونحتكره، بل هي مفعول مجموع مواقعها الاستراتيجية. كما انها ليست مؤسسة، ولا بنية، ولا قوّة معيّنة، بل هي "وضعٌ استراتيجي معقّد في مجتمع معيّن"، وتشكل الصراعات الطبقية جزءاً من هذا الوضع. وفي ضوء الملاحظات السابقة يرفض (فوكو) المفهوم الشائع للسلطة، الذي يختزلها في المؤسسات والأجهزة التي تُخضع المواطنين داخل دولة معينة، ويبلور – بالمقابل- تصوراً للسلطة، مفاده أن مصدر قوّتها "هو تولُّدها في كل لحظة ومن كل اتجاه ".

---

[97] لمزيد من التفاصيل قارن: الزواوي بغورة، **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو...**، مصدر سبق ذكره. وخصوصا الفصل الرابع: الخطاب والسلطة، ص 215 ولاحقا. وهذا العمل (وهو بالأصل رسالة دكتوراه دولة) مهم للغاية لأنه يشكل محاولة منهجية جادة لقراءة شديدة الأمانة لهذا المفكر المتمرد دوما على الواقع و "مسلماته" الكثيرة.

[98] محمد أندلسي،" **الفلسفة السياسية المعاصرة :تصور ميشيل فوكو**"،www.mohamedandaloussi.wordpress.com

فالسلطة ليست فقط ذلك الجانب من الممارسة السياسية، ولكنها تتأرجح بين ما تُعلنه وتُخفيه، **فالمعلن** هو **الآيديولوجي** الذي تدافع من خلاله الدولة عن مشروعيتها، **والخفي** هو **السيكولوجي** الذي لا تظهره السلطة، فهي رسمياً مع الآيديولوجيا، ونفسياً مع الأنا - السلطة - التي تخترق الآيديولوجيا متى رأت أنّ ذلك في مصلحتها [99]. وهنا يكمن خطرها، فالسلطة ممارسة نفسية، تتجسد في كل تمظهرات المجتمع، حسب فوكو.

رابعا: كما إنَّ مفهوم السلطة عند (فوكو) يختلف كثيراً عن النموذج الاجتماعي الذي بلوره (إميل دوركايم Émile Durkheim)، والذي يردّ فيه الظاهرة الاجتماعية في كليّتها إلى نوع من السلطة الضّابطة المُلزمة، سواء كان ذلك على مستوى السلطات الحاكمة أو على مستوى السلطات الدينية والأسرية، وعن النموذج القانوني الذي يربط بين السلطة والشرعية، ويردهما دوماً إلى دور الحكومة المركزية وما ينبثق عنها من تشريعات، أو عن "النموذج الماركسي" الذي يعبّر عن دور الطبقة الاجتماعية التي تَمتلك عبر جهاز الدولة سلطة القرار وسلطة الاستخدام الأمثل لقوى الإنتاج [100].

ولتطوير افكاره حول السلطة وآلياتها يرى فوكو: "إن النظام القانوني والحقل القضائي يشكلان الأرضية الدائمة لعلاقات الهيمنة وتقنيات الاخضاع المتعددة الأشكال. فلا يجب النظر إلى القانون في اعتقادي من جانب تثبيت الشرعية ولكن من جانب إجراءات الإخضاع التي يقيمها. إذن السؤال المطروح بالنسبة إليَّ، ومن أجل أن أختصر، هو في تجنب هذا السؤال المركزي بالنسبة للقانون والسيادة والطاعة، مشكلة الهيمنة والإخضاع" [101].
و هنا يستدرك (فوكو) مشيرا الى أن الأمر يتطلب بعض **الاحتياطات المنهجية** من أجل مواصلة ومتابعة هذا الخط الذي ينحرف عن الخط العام لتحليل القانون [102].

- **أول** هذه الاحتياطات المنهجية هو ان الأمر لا يتعلق بتحليل الأشكال الناظمة والشرعية للسلطة انطلاقا من مركزها ومن آليتها وآثارها الإجمالية، بل انه يتعلق بتحديد السلطة من خلال أطرافها وملامحها الأخيرة وحيث تصبح دقيقة وهشة، أي **تحليل السلطة انطلاقاً من أشكالها ومؤسساتها المحلية أو الجهوية.**

- **ثاني** هذه الاحتياطات وقوامه أنه عند تحليل السلطة على مستوى القصد أو القرار، لا يجب أخذها من الجانب الداخلي ولا يجب طرح السؤال: **من يملك السلطة؟ ما الذي يدور في رأس الحاكم؟ وما الذي يبحث عنه الحاكم؟** وهنا يشير (فوكو) إننا إذا أردنا أن نحلل السلطة، يجب أن لا نفكر في المقاصد، وإن كانت هذه المقاصد موجودة ومستمرة في الممارسات الواقعية والفعلية، بل يجب **تحليل الجانب الخارجي للسلطة** حيث تكون في علاقة مباشرة مع ما يمكن تسميته مؤقتاً وبشكل ظرفي، موضوعها وهدفها وفصله التطبيقي، بتعبير آخر، هنالك حيث تزرع وتنتج آثارها الواقعية. إذن لا يجب طرح السؤال: لماذا هنالك من يرغبون في الهيمنة؟ وعمّ يبحثون؟ وما هي استراتيجيتهم الجماعية؟ بل عن كيف تحدث الأمور، وما هي إجراءات الإخضاع المستمرة التي تُخضع الأجساد وتقود الأفعال وتحكم السلوك؟

- **الاحتياط المنهجي الثالث** هو انه لا يجب اعتبار السلطة وكأنها ظاهرة هيمنة واحدة موحدة ومنسجمة - كهيمنة فرد على مجموعة أو مجموعة على مجموعة، أو طبقة على طبقة - بل يجب أن نعرف أن السلطة

---

[99] سالم القمودي، **سيكولوجية السلطة - بحث في الخصائص النفسية المشتركة للسلطة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1 ، 1999) ، ص ص1 -9
[100] محمد علي الكردي، **نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ، د.ت.)، ص ص 414 – 415
[101] ميشيل فوكو، **فلسفة السلطة**، ترجمة: الزواوي بغوره. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://hekmah.org/%d9%81%d9%84%d8%b3%d9%81%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%b7%d8%a9-2-%d9%85%d9%8a%d8%b4%d9%8a%d9%84-%d9%81%d9%88%d9%83%d9%88/
[102] قارن: **المصدر السابق**.

ـ إلا في حالة تقديرها من أعلى ومن بعيد ـ ليست شيئاً يمكن تقاسمه أو توزيعه أو انقسامه بين الذين يملكونها والذين لا يملكونها، بين الذين يمارسونها والذين يخضعون لها. لذا يعتقد (فوكو) أن تحليل السلطة يجب أن يكون كشيء حركي ومنتشر ومتداول أو باعتبارها تعمل كالسلسلة. لا تتموضع السلطة هنا أو هناك.

ـ **الاحتياط المنهجي الرابع** هو أن المهم ليس القيام بنوع من استنباط للسلطة من المركز، وبعد ذلك ينظر في امتداداتها في القاعدة أو في الأسفل وفي أية ظروف واعتبارات يتم إنتاجها ويتم إيصالها بالعناصر الأكثر تشظي وجزئية في المجتمع. أنه، بالعكس، يجب القيام بتحليل تصاعدي للسلطة، أي انطلاقاً من الآليات القليلة الضئيلة والمحدودة والصغيرة جداً والتي لها تاريخها الخاص ومسارها الخاص وتقنياتها الخاصة، ثم النظر في هذه الآليات السلطوية التي لها قوتها وصلابتها، وبمعنى ما تقنيتها الخاصة، وكيف تم استعماليها وتحويلها ولويها ونقلها وتوسيعها.. إلخ بواسطة آليات عامة أكثر فأكثر، وبأشكال من الهيمنة الكلية.

ـ **خامس هذه الاحتياطات،** هو أنه من الممكن أن تكون الآليات الكبرى للسلطة متبوعة بإنتاج الآيديولوجيات. فهناك، على سبيل المثال، آيديولوجية تربوية وآيديولوجية السلطة الملكية وآيديولوجية الديموقراطية البرلمانية.. الخ. إلا أنه في القاعدة وفي النقطة التي تنتمي أو تنتهي إليها شبكات السلطة، فإن ما يتشكل ويتكون ليس الآيديولوجيا وإنما هنالك – بحسب اعتقاد فوكو ـ شيء أكبر من الآيديولوجيا أو أقل منها. إن ما يتشكل هو **الوسائل الفعلية** لمراكمة المعارف. إنها مناهج الملاحظة وتقنيات التسجيل، إجراءات البحث والتنقيب، إنها أجهزة التحقيق والتأكد. بتعبير آخر، إن السلطة عندما تعمل أو تمارس في آلياتها النهائية، لا تستطيع القيام بذلك من دون تشكيل تنظيم ومداولة المعرفة، أو بتعبير أفضل إن السلطة لا تستطيع القيام بذلك من دون أجهزة المعرفة التي لا ترافق بالضرورة الصرح الآيديولوجي.

وبعد طرح الاحتياطات الخمسة يتوصل (ميشيل فوكو) الى **الخلاصة التالية**: " إنه بدلاً من توجيه البحث في السلطة إلى الصرح القانوني للسيادة، وإلى أجهزة الدولة والآيديولوجيات المرافقة لها، أعتقد أنه يجب توجيه البحث في تحليل السلطة نحو الهيمنة وليس نحو السيادة، إلى العوامل المادية وإلى أشكال الإخضاع وإلى استعمال الأنساق المحلية للإخضاع، إلى جاهزيات المعرفة" [103].

واضافة لذلك وبهدف الدخول في عمق اشكالية فوكو حول السلطة وطبيعتها، نراه وهو يحاول تدقيق هذه الاشكالية يرفض مجموعة من "المسلمات"، ومن بينها [104]:

ـ التصور الماركسي لمسألة السلطة الذي يرى أنها – أي السلطة ـ مِلْكِية في يد طبقة معينة، ومتمركزة في الدولة وأجهزتها، وتابعة لنمط الإنتاج، وبأن لها جوهرا يفصل بين الحاكمين والمحكومين، وبأن أشكال تأثيرها تتراوح بين استعمال العنف (القمع) من جهة وتوظيف الإيديولوجيا من جهة ثانية. ويرى فوكو ان السلطة ليست مِلْكية، بل هي استراتيجية لا تعود إلى امتلاك ما، وإنما إلى حيل ومناورات وتدابير وتقنيات وتكتيكات.

ـ كما ينتقد فوكو مُسلّمة مركزية السلطة أو انحصار موقعها وتميزه والتي مفادها أن السلطة تؤول إلى الدولة وباقي الأجهزة التابعة لها، ويؤكد من جهته بأن السلطة لا مركز لها، وبأن الدولة ذاتها مفعول أو حصيلة لمجموع الدواليب والبؤر والآليات الشغالة في الحقل الاجتماعي بلا هوادة.

---

[103] ميشيل فوكو، **فلسفة السلطة**، ترجمة: الزواوي بغوره...، مصدر سبق ذكره.
[104] نجيب مجدوب، **مفهوم السلطة عند ميشيل فوكو**... مصدر سبق ذكره.

- وبالمقابل يرفض فوكو مُسلّمة التبعية التي بموجبها يتم اعتبار السلطة تابعة لنمط الإنتاج السائد في مجتمع ما، مبرزا بأن الاقتصاد (المصنع) يفترض آليات السلطة مسبقا، إذ لم يكن من السهولة تنظيم الأيدي العاملة والرفع من مردوديتها لولا توفر تقنيات التأديب وإجراءات الانضباط ووسائل المراقبة. فهناك علاقة مؤكدة بين أنظمة العقاب وأنماط الإنتاج، غير أنها ليست علاقة علة بمعلول.

- كما يدحض فوكو مُسلّمة الجوهر والأعراض التي مفادها أن للسلطة جوهرا يميز بين الحاكمين والمحكومين، ويرى من جهته بأن السلطة علائقية في جوهرها تجمع الحاكمين والمحكومين معا، وتنزل من أعلى إلى أسفل بقدر ما تصعد من أسفل إلى أعلى.

- وأخيرا ينتقد فوكو مُسلّمة أنماط التأثير التي مفادها أن السلطة تستعمل العنف وتلجأ إلى القمع تارة، أو توظف الآيديولوجيا تارة أخرى. ويرى بأن العنف ليس سوى مظهر أو أثر سطحي للقوة المسلطة على شيء أو كائن ما، وبأن العنف والآيديولوجيا لا يفسران مفهوم السلطة، بل يفترضان توفر تنظيم سابق ضمنه يبسطان تأثيرهما. لهذا يعتبر فوكو بأن القمع والإيديولوجيا لا يشكلان معركة القوى، وإنما ذلك الغبار أو "النقع الذي تثيره سنابك الخيل في المعركة".

يتيح العرض السابق لإشكالية السلطة عند ميشيل فوكو بلورة **المرتكزات** التي تقوم عليها مقاربته لمفهوم السلطة وهي:

أولا، أن السلطة ليست شيئا قابلا للامتلاك.

ثانيا، أن علاقات السلطة توجد بشكل محايث لأنواع العلاقات الاقتصادية والمعرفية والجنسية وليست خارجة عنها.
وبهذا المعنى "لا يجب اعتبار السلطة وكأنها ظاهرة هيمنة واحدة موحدة ومنسجمة ـ كهيمنة فرد على مجموعة أو مجموعة على مجموعة، أو طبقة على طبقة ـ بل يجب أن نعرف أن السلطة ـ إلا في حالة تقديرها من أعلى ومن بعيد ـ ليست شيئاً يمكن تقاسمه أو توزيعه أو انقسامه بين الذين يملكونها والذين لا يملكونها، بين الذين يمارسونها والذين يخضعون لها. إن تحليل السلطة يجب أن يكون كشيء حركي ومنتشر ومتداول أو باعتبارها تعمل كالسلسلة. لا تتموضع السلطة هنا أو هناك، فهي ليست بين يديّ أي أحد، وهي لا تُمتلك كما تُمتلك الثروة والأملاك.. السلطة تعمل وتشتغل؛ السلطة تمارس في شبكة يكون الأفراد في وضع الخاضعين وأيضاً الممارسين للسلطة. ليس الهدف الثابت والمستمر للسلطة أن ينوء بها الأفراد بل أن يشكلوا صلة الوصل لها".

ثالثا، أن علاقات السلطة تأتي من أسفل: أي ليس هناك في أساس السلطة ذلك التعارض الشامل بين المهيمِنين والمهيمَن عليهم، إنها لا تمارس من فوق باتجاه الاسفل، بل إنها توجد في العلاقات الأفقية.

رابعا، أن علاقات السلطة هي ذاتها قصدية وغير ذاتية في الوقت نفسه، أي أن لها أهدافا تتوخاها، بيد أنها ليست من اختيار ذات فردية.

وهنا يكتب فوكو قائلا: "إذ أردنا أن نحلل السلطة، يجب أن لا نفكر في المقاصد، وإن كانت هذه المقاصد موجودة ومستمرة في الممارسات الواقعية والفعلية، بل يجب تحليل الجانب الخارجي للسلطة حيث تكون في علاقة مباشرة مع ما يمكن تسميته مؤقتاً وبشكل ظرفي، موضوعها وهدفها وفصله التطبيقي، بتعبير آخر، هنالك حيث تزرع وتنتج آثارها الواقعية" [105].

---

[105] ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، ترجمة الزواوي بغوره (بيروت: دار الطليعة، 2003).

خامسا، حيث توجد السلطة توجد مقاومة لها، وهذه المقاومة ليست مجرد فعل ضدها، بل إنها طرفها الآخر الذي يلازمها. يقول فوكو:"علينا أن نحاول تحليل آليات السلطة داخل حقل علاقات القوة، بهذا الشكل ننفلت من نظام سلطة القانون الذي جذب إليه منذ زمن طويل أنظار الفكر السياسي".

يمكن القول ان (ميشيل فوكو)، ومن منظور بنيوي، يؤسس لمفهوم جديد للسلطة، فهي ليست سجينة مجموعة من الأجهزة والبنى، التي تمكن من إخضاع الأفراد داخل دولة معينة، إن السلطة ليست القوة المنبثقة من سيادة الدولة أو سلطة القانون، فما هذه إلا الأشكال التي تنتهي إليها السلطة. إن السلطة هي القوة أو مجموعة القوى التي تفعل فعلها في المجال الذي تمارس فيه، إنها الاسم الذي يطلق على "وضعية استراتيجية" معقدة في مجتمع معين، تجعل مفعول السلطة وتأثيرها يمتد كعلاقات قوة في كل الجسم المجتمعي، وهذا تصور بنيوي يعبر عن العلاقات الخفية السائدة في مجتمع ما، عن نظام دائري للسلطة، والتي يشكل النظام المؤسسي مظهرها، ويمكن التعبير عن هذه الأشكال من السلطة من خلال اللغة والخطاب. وقد اشار فوكو الى **ملاحظة مهمه** هي التالية: " أبيت النظر الى الخطاب، على أنه، خلافا ربما للغة" أساسا تاريخي ولا يتكون من عناصر جاهزة، بل من أحداث حقيقية متتالية وأن من المتعذر تحليله خارج الزمن الذي ينتشر فيه" [106].

خلاصة القول، إن مفهوم السلطة في فكر ميشيل فوكو لا يستند على فلسفة في التاريخ، أو"رؤية للعالم"، أو نظرية سياسية محددة، وإنما يرتكز على **منظور استراتيجي** يقوم بالدرجة الأولى على واقع الصراعات التي تخترق الحقل الاجتماعي:"فالسلطة ليست مؤسسة، كما أنها ليست قوة معينة وهبت للبعض: إنها الاسم الذي نطلقه على وضعية استراتيجية معقدة في مجتمع معين [107].
وما يثير الانتباه هنا ان فوكو اكتفى بالقول ان اللغة اداة قمع تستخدمها السلطة لفرض وجهة نظرها، وأوضح صحة فرضيته بأمثلة عديدة. ولكن يمكن الاتفاق مع ملاحظة سمير امين الذي اشار الى ان "فوكو لم يتساءل .. عن ماهية مصادر هذه السلطة ولم يذكر ما هي المصالح التي تمثلها" [108].

---

[106] ميشال فوكو، **حفريات المعرفة**. ترجمة سالم يفوت (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، 2005)، ص 181.
[107] ميشيل فوكو، **إرادة المعرفة**، ترجمة مطاع الصفدي، جورج أبي صالح (بيروت: مركز الانماء القومي، 1990)، ص 123.
[108] سمير أمين، **مناخ العصر- رؤية نقدية** (بيروت – القاهرة: سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربي، 1999)، ص 51-52.